المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/11/2014

https://www.facebook.com/2m.officiel/posts/10152900060699721

Marruecos: ¿Por qué boicotear el Foro Mundial de Derechos Humanos de Marrakech? Destacado

¿Qué legitimidad puede tener un foro de este tipo en el que participan el Fondo Monetario Internacional y el Banco Mundial, que imponen políticas destructivas a escala global?
Marruecos será la sede de la segunda edición del Foro Mundial de los Derechos Humanos (WHRF), que tendrá lugar en Marrakech del 27 al 30 de noviembre de este año. La celebración de este evento coincide con la política de amordazar las libertades civiles de las autoridades marroquíes. Las actividades de varias ONG marroquíes estan prohibidas, a otras no se les permite acceder a los espacios públicos que han reservado con antelación. Últimos ejemplos: la prohibición de un curso de formación para periodistas organizado por el Centro Ibn Rushd el 2 de noviembre, la prisión de un joven rapero, la prohibición de una caravana de solidaridad con los emigrantes en Tánger, la prohibición de reuniones sindicales para preparar la huelga general del 29 de octubre, represión de los trabajadores, los movimientos sociales y los estudiantes, persecuciones de las víctimas de microcrédito, violencia contra, discriminación y deportaciones de emigrantes, etc... Estos son algunos ejemplos de la larga lista de actos arrogantes de las autoridades y su intento de criminalizar la lucha por los derechos humanos y sociales.
ATTAC Marruecos ha sufrido durante años violaciones de derechos humanos. El Estado nos priva de nuestro derecho a renovar nuestro registro legal a pesar de los contenciosos iniciados hace más de dos años para hacer valer nuestros derechos .. El Estado, mediante la organización de un foro internacional sobre derechos humanos, quiere ocultar esta deriva y las violaciones.
Al mismo tiempo, el gobierno continúa imponiendo políticas neoliberales que destruyen los derechos económicos, sociales y culturales de la inmensa mayoría de los ciudadanos. El plan de ajuste estructural, la austeridad, la deuda, los acuerdos de libre comercio y la privatización de los servicios públicos están profundizando la pobreza, el desempleo, la inseguridad y el analfabetismo. Estas políticas son la antítesis misma de las bases de los derechos humanos.
El Estado quiere aprovechar la presencia de las instituciones financieras internacionales, de las organizaciones no gubernamentales internacionales y nacionales, para mejorar su imagen. Este foro es una oportunidad para que las instituciones supuestamente democráticas hagan ostentación de unas leyes estatales que son una burla. El Estado va a movilizar a sus ONG "gubernamentales" para presumir de su llamado "progreso democrático" y así legitimar la represión de las libertades.
¿Qué legitimidad puede tener un foro de este tipo en el que participan el Fondo Monetario Internacional y el Banco Mundial, que imponen políticas destructivas a escala global? ¿Qué credibilidad puede tener un foro de gobiernos que aplican una austeridad que condena a las personas a la pobreza y la exclusión?
Este foro, dominado por los donantes internacionales y los gobierno no se puede compararse con el Foro Social Mundial (FSM), que tiene como objetivo construir alternativas populares a las instituciones financieras internacionales y los imperialistas. Este Foro es boicoteado por varias redes militantes, como la Marcha Mundial de Mujeres, Vía Campesina, la red Attac Internacional, CADTM, ASDHOM, etc.
La naturaleza de los organizadores del foro, el enorme presupuesto asignado al mismo, muestran que Marruecos se prepara para acoger de nuevo un festival del despilfarro, la ostentación y compromisos sin futuro.

En nuestra opinión, asistir a este Foro no sirve para nada, pero ayuda a camuflar la política represiva en curso.
Sobre la base de todos estos elementos, Attac Marruecos se niega a participar en este foro, y considera que los derechos humanos exigen la movilización popular más amplia. Attac Marruecos está dispuesta a participar en todas las formas de acción al exterior del Foro para denunciar el deterioro de las libertades civiles en Marruecos, en colaboración con todas las voces que resisten a la opresión en nuestro país.
Noviembre 2014

http://www.kaosenlared.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=100688:marruecos-%C2%BFpor-qu%C3%A9-boicotear-el-foro-mundial-de-derechos-humanos-de-marrakech

تنسيقية المكفوفين المعطلين بوجدة تتوعد بالتصعيد

قررت خوض اعتصام مفتوح ابتداء من اليوم

25/11/20

عبدالقادر كترة

قرر أعضاء تنسيقية المكفوفين المعطلين بوجدة،خوض اعتصام إنذاري مفتوح ومستمر ابتداء من اليوم الثلاثاء، بالقرب من الباب الرئيسي للجماعة الحضرية بوجدة.

ويأتي هذا القرار، حسب بيان التنسيقية، بسبب ما أسموه "القمع الوحشي الذي تعرض له المكفوفون بالبلدية ليلة الأربعاء 19 نونبر 2014، وتعنت وتمادي أصحاب القرار، محليا ووطنيا، في نهج سياسة صم الآذان، ومحاولة فرض الأمر الواقع عليهم".

هؤلاء المحتجون من تنسيقية المكفوفين المعطلين بوجدة، الذين سبق لهم أن خاضوا وقفات احتجاجية يومية بساحة سيدي عبد الوهاب قبل حلول العيد وقضوا يوم عيد الأضحى، معتصمين بنفس الساحة بوجدة، واقتحموا، قبل أيام، مقر البلدية ومقر فرع حزب العدالة والتنمية بوجدة، التمسوا في رسالتهم من المسؤولين على أعلى مستوى، إيجاد حلول للعيش الكريم أو بمنحهم رخص سيارات الأجرة الصغيرة فرع وجدة، مشيرين في الوقت نفسه إلى أنهم مكفوفون معطلون حاملو الشواهد الجامعية وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية متدهورة جدا.

وأكدت تنسيقية مجموعتي الشرق وصوت الضرير على إصرارها على مواصلة نضالاتها لتحقيق مطالبها المشروعة المنصوص عليها في الدستور المغربي الجديد وقوانين الرعاية الاجتماعية والمواثيق الدولية التي التزم باحترامها، وهي المطالب التي تتمثل في "التشغيل المباشر في الوظيفة العمومية ورفع الإقصاء والحيف عن هذه الشريحة المنسية من المجتمع".

تنسيقية المكفوفين المعطلين بوجدة تطالب السلطة المحلية وعلى رأسها والي الجهة، وكذا رئيس الجماعة الحضرية بوجدة بتحمل مسؤولياتهم كاملة في هذه النازلة التي تمس حقوق المكفوفين المكفولة قانونا وعرفا، وأشارت إلى أنها ستوجه في هذا الشأن شكاية بخصوص هذه الواقعة الخطيرة إلى الديوان الملكي ووزير العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المساء
ALMASSAE

ضحايا سنوات الرصاص يستنكرون تملص الدولة من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

بلعيد كروم

29714

وجه مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، وذوي الحقوق، انتقادات لاذعة للدولة، واتهموها بنهج أسلوب التسويف والمماطلة في مواجهة ما وصفوها بالمطالب المشروعة لهذه الفئة.

وقال المتضررون، في بيان توصلت «المساء» بنسخة منه، إن تملص الدولة من التزاماتها السابقة، وتقاعسها عن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على محدوديتها، يدل، في نظرهم، على غياب الإرادة السياسية لدى الدولة المغربية في الطي العملي والنهائي لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

واعتبر أصحاب البيان، أن الخطاب الرسمي للدولة المغربية بشأن طي صفحة ماضي الانتهاكات، هو خطاب زائف، لكون المقاربة المعتمدة من طرفها في معالجة هذا الملف، لا توفر شروط المعالجة العادلة والمنصفة وفق معايير جبر الضرر المعمول بها، ولم تفض إلى توفير الحد الأدنى للعيش الكريم ولا إلى استعادة الكرامة المهدورة، فضلا عن إقصاء مئات من الضحايا من معالجة ملفاتهم، بدعوى وضع الملفات خارج الأجل، حسب قولهم.

وأعلن الضحايا عن وجود مؤشرات قوية تؤكد زيف ما أسمته الخطاب الرسمي الذي تسوقه الدولة المغربية في المحافل الدولية، حول ما يسمى بالتجربة المغربية الفريدة في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما اعتبروه ضربا لمبدأ المساواة بين الضحايا، بسبب غياب معايير واضحة وموحدة لجبر الضرر، واعتماد معالجة تتنافى كليا مع المقاربة الحقوقية وفقا لقواعد العدالة الانتقالية، على حد تعبيرهم.

وأكد المتضررون تشبثهم بمطالبهم المشروعة المتمثلة في جبر الضرر المادي الفردي، والإدماج الاجتماعي لكافة الضحايا وذوي الحقوق، والتسوية المالية والإدارية للمدمجين والمطرودين من العمل، على أساس المساواة وقواعد الإنصاف للعدالة الانتقالية، مجددين في الوقت نفسه عزمهم على الاستمرار في مواصلة النضال بكل الوسائل المشروعة حتى تحقيق مطالبهم العادلة.

جمعيات حقوقية تبرر مقاطعتها لأشغال المنتدى العالمي بمراكش بـ«غياب مناخ الثقة»

قالت إن تصريحات حصاد ومنع 70 نشاطا حقوقيا ضمن أسباب المقاطعة

25371-2

الرباط - خديجة عليموسى

أعلن محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن مقاطعة جمعيات حقوقية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر الجاري، يأتي بسبب «إصرار المنظمين على الإشراك الصوري للجمعيات الحقوقية وعدم التجاوب مع مقترحاتها ومشاريعها، والتعتيم المتعمد وغياب الشفافية في كل ما يتعلق بالبرامج والتدبير»، و«رفض الدولة الاستجابة لمطالبها في تصفية الأجواء الحقوقية واتخاذ المبادرات اللازمة لخلق مناخ الثقة قبل انعقاد المؤتمر».

وانتقدت الجمعيات الحقوقية المقاطعة للمنتدى، في تصريح صحفي تلاه باسمها الزهاري في ندوة صحافية، نظمت أمس بالرباط ما أسمته «محاولة الدولة إفراغ المنتدى من مضمونه الحقوقي الأصلي ومنع الجمعيات من الوقوف على الإشكالات الجوهرية المتعلقة بأوضاع وقضايا حقوق الإنسان بكل أبعادها، بذريعة ضرورة الاكتفاء بالتطرق لما هو ذو طبيعة دولية وليس محلية»، إضافة إلى التعبير الرسمي عن استعداد الدولة لمنع الجمعيات الحقوقية والمنظمات المخالفة للتوجه الرسمي من استغلال القاعات العمومية، الأمر الذي اعتبرته الجمعيات المعنية «مسا خطيرا بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتنظيم والتجمع وينذر بعودة المغرب إلى ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

تتمة ص 2

جمعيات حقوقية تبرر مقاطعتها لأشغال المنتدى العالمي بمراكش بـ«غياب مناخ الثقة»

الرباط - خديجة عليموسى

تتمة ص (01)

ومن بين خلفيات المقاطعة التصريحات التي وصفتها الجمعيات بـ«غير المسؤولة» لوزير الداخلية، محمد حصاد، ضد الجمعيات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني بتلقي أموال من جهات خارجية، واعتبارها كيانات معادية للمغرب وخادمة لأجندات خارجية، هذا التصريح اعتبره الزهاري «هجوما غير مسبوق على المجتمع المدني، ما يهدف إلى تبخيس العمل الجمعوي والحقوقي ويندرج في سياق مخطط سلطوي للإجهاز على الحقوق والحريات الأساسية بالمغرب بدعوى مواجهة التهديدات الإرهابية».

وأشار الزهاري إلى المنع المتعمد واللاقانوني لما يفوق 70 نشاطا حقوقيا وإعلاميا من طرف وزارة الداخلية قبيل انعقاد المنتدى، ويتعلق الأمر بالجمعيات التي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، و«مواصلة الدولة حرمان بعض الجمعيات من وضع وتسليم الملف القانوني وذلك في خرق سافر للدستور القانون المنظم للجمعيات».

يذكر أن الجمعيات المقاطعة لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان هي العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعية العقد العالمي للماء- المغرب وأطاك المغرب والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات والهيئة الحقوقية للعدل والإحسان وتنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير وجمعية الحرية الآن.

من سنوات الجمر إلى منتدى مراكش

1532/13

■ حاتم البطيوي ■

حين قررت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مقاطعة المنتدى الدولي لحقوق الإنسان، الذي ستستضيفه مراكش ابتداء من يوم الخميس المقبل، فإن أول ما يعنيه هذا القرار هو أن دلالات بعض الأحداث تظل مستعصية على أن يدركها المعنيون بها في المقام الأول. والحال أن المنتدى ليس «كرنفالا» لفرجة قصيرة عابرة، وليس «تبوريدة» تقوم بها مؤسسات الدولة للتظاهر بأن «العام زين»، وأنها قادرة على الاستواء فوق صهوة الخيول الجامحة لحقوق الإنسان.

إن مجرد انعقاد المنتدى فوق التراب المغربي يؤكد أن جزءا غير يسير مما ناضل من أجله نشطاء حقوق الإنسان ببلادنا قد تحقق، وأن سنوات الجمر والرصاص قد أصبحت، بإرادة جماعية فاعلة، مجرد تركة للتاريخ. غير أن الجمعية لا تريد الاعتراف بأن المغرب قطع بالفعل مسافة طويلة للوصول إلى منتدى مراكش، وأن الحقوقيين والحقوقيات، اللذين سيحجون إلى مدينة البهجة من مختلف أنحاء المعمور، لا يستجيبون لإغراءات الترويح عن النفس تحت ظلال النخيل، ولكنهم يستشعرون أهمية أن يكونوا فاعلين في تجمع دولي كبير يهتم بمسألة حقوق الإنسان، في بلد جعل حقوق الإنسان أحد أوراشه ورهاناته الكبرى.

قد يكون للجمعية كل الحق في انتقاد ما تعتبره مضايقات وانتهاكات، وسوء تدبير للملف الحقوقي.. بيد أنه يتعين عليها بالمقابل أن تعترف بأن هناك من يتسترون خلف حقوق الإنسان لقضاء مآرب أخرى، تصل خطورتها حد التجاسر على وحدة تراب المملكة ومغربية أقاليمها الصحراوية عبر مواقف تبدو -للأسف- وكأنها مدفوعة الثمن.

مجرد انعقاد المنتدى فوق التراب المغربي يؤكد أن جزءا غير يسير مما ناضل من أجله نشطاء حقوق الإنسان ببلادنا قد تحقق

وبعيدا عن الالتباسات وحقول الألغام المبثوثة في طيات الملف الحقوقي في بلادنا، ثمة رأي عام -في غالبيته- يرى أن الجمعية أخطأت في اختيار التوقيت المناسب لتصفية حساباتها مع الآخرين، وأن مشاركتها في منتدى مراكش لن تكون دليلا على رضاها عن الوضع الحقوقي بالبلاد، ولكنها ستكون تأكيدا على علو كعب حسها الوطني، وحرصها على دعم الصف الوطني في مواجهة طوابير الخونة والعملاء والأعداء، وكل اللذين في قلوبهم مرض.

وإذا كانت الجمعية لم تدرك أن الأمر غير ما ترى، فلن يكون غريبا أن تتخيل أن التوقيت المغربي لم يبارح بعد عقد السبعينات من القرن الماضي، وأنها لا تزال تناضل لانتزاع حقوق المغاربة وهي تتقلب بين الجمر والرصاص.

8 جمعيات حقوقية تحتج بمراكش يوم افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

■ الرباط أخبار اليوم ■

ينتظر أن تنظم 8 جمعيات حقوقية مغربية، يوم 27 نونبر الجاري، تاريخ افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وقفات احتجاجية بمدينة مراكش، ضد ما تعتبره تضييقا من وزارة الداخلية على أنشطتها.

وكشف محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، أمس خلال ندوة صحافية، أن «قوافل من مدن مختلفة ستتجه إلى مراكش للاحتجاج»، كما أكد أحمد عصيد، رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، أنه سيتم تنظيم وقفتين احتجاجيتين لمقاطعي المنتدى؛ الأولى يوم افتتاحه، بعد غد الخميس، والثانية يوم الختام السبت.

الجمعيات الـ8 المعنية هي: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وجمعية العقد العالمي للماء، وأطاك المغرب، والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، والهيئة الحقوقية للعدل والإحسان، وتنسيقية حركة 20 فبراير بالرباط، وجمعية «الحرية الآن».

وبررت الجمعيات مقاطعتها أشغال المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي يعقد في مراكش ما بين 27 و30 من هذا الشهر، بما وصفته بالانتهاكات التي تقوم بها مصالح وزارة الداخلية ضد عمل الجمعيات، وبإصرار منظمي المنتدى على «الإشراك الصوري للجمعيات في تنظيم المنتدى».

● التفاصيل ص 5

الصبار: 7000 مشارك مسجل في المنتدى ومن أراد المقاطعة فهذا حقه

8 جمعيات حقوقية تحتج بمراكش يوم افتتاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

جانب من الندوة

■ الرباط ع. ب ■

تستعد 8 جمعيات حقوقية، مصنفة ضمن تيارات مختلفة، من بينهم إسلاميو العدل والإحسان، واليسار، والأمازيغ، للانتقال إلى مدينة مراكش بعد غد، للاحتجاج بعدما قرروا مقاطعة أشغال المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان.

وكشف محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، أمس خلال ندوة صحافية، أن «قوافل من مدن مختلفة ستتجه صوب مراكش للاحتجاج»، كما كشف محمد عصيد، رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، عن تنظيم وقفتين احتجاجيتين لمقاطعي المنتدى، الأولى يوم افتتاحه، بعد غد الخميس، والثانية يوم الختام السبت.

الجمعيات الـ8 المعنية هي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وجمعية العقد العالمي للماء، وأطاك المغرب، والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، والهيئة الحقوقية للعدل والإحسان، وتنسيقية حركة 20 فبراير بالرباط، وجمعية «الحرية الآن».

وبررت الجمعيات مقاطعتها لأشغال المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي يعقد بمراكش ما بين 27 و30 من هذا الشهر، بما وصفته الانتهاكات التي تقوم بها مصالح وزارة الداخلية ضد عمل الجمعيات، وبإصرار منظمي المنتدى على «الإشراك الصوري للجمعيات في تنظيم المنتدى». وقال محمد عصيد، رئيس المرصد الأمازيغي، الذي سير الندوة، إن قرار مقاطعة الجمعيات جاء بعدما «تكررت أساليب المنع الممنهج من طرف وزارة الداخلية، لأنشطة الجمعيات»، مضيفا أن وزير الداخلية اعترف بأن المنع يتم عن إصرار حين قال إن السلطة لن تسمح باستعمال القاعات العمومية لمن يخالف المواقف الرسمية للدولة. وأشار إلى أن الحقوقيين طالبوا بـ«تصفية الأجواء قبل عقد المنتدى، لكن دون جدوى». وبدوره، كشف عصيد أن قرار المقاطعة لا يعني أن هذه الجمعيات ستبقى في الرباط، بل إنها سطرت برنامجا احتجاجيا خلال انعقاد أشغال المنتدى، وذلك من خلال مساندة التنسيقية الحقوقية في مراكش، التي قررت تنظيم أنشطة على هامش المنتدى.

وحول الاتهامات التي وجهتها وزارة الداخلية لبعض الجمعيات بتلقي الأموال من الخارج، وخدمة أجندات خارجية، قال محمد عصيد، «إن الترويج لنظرية المؤامرة بعد من خصائص الأنظمة الاستبدادية، التي ترى أن كل المدافعين عن حقوق الإنسان، ليسوا سوى مسخرين من الخارج». من جهته قال المعطي منجب، رئيس جمعية الحرية الآن، التي رفضت وزارة الداخلية الترخيص لها، إن منسق المنتدى العالمي، سبق أن التقى أعضاء من الجمعية، لكن تبين أنهم يريدون أن نحضر بدون المشاركة في أنشطة. من جهته، قال أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن منظمي المنتدى ارتاحوا لقرار الجمعية مقاطعته، مضيفا: «منذ أن أعلنا عن مقاطعتنا للمنتدى لم يتصل بنا أحد وربما قالوا: رب ضارة نافعة». أما محمد السالمي، رئيس الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، فأكد أن الهيئة قررت مقاطعة المنتدى منذ البداية، «نظرا إلى تردي الوضع الحقوقي في المغرب، ونظرا إلى كون الجماعة هي الأكثر تعرضا للانتهاكات على حد قوله».

وردا على هذا الموقف، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنه «من حق أية جمعية أن تقاطع»، مضيفا «من حق أعضائها أيضا أن يحتجوا كما يريدون». وكشف أن 7000 شخص سيحضرون المنتدى، بعدما كان التقدير الأولي في حدود 5000. ودعا الصبار إلى عدم الخلط بين المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، والمنتدى الاجتماعي، «فهذا الأخير يعد فرصة للاحتجاج، أما منتدى مراكش فهو لقاء علمي معرفي لمناقشة قضايا حقوق الإنسان».

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل

حقوقيون يطالبون بإطلاق حملات تحسيسية ضد تشغيل القاصرين

8936/7

خديجة بن اشو

طالب حقوقيو الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت بإطلاق حملات تحسيسية بين الأسر والمشغلين و«السماسرة» لحماية وتعزيز حقوق الطفل والتنبيه بمخاطر استغلال الأطفال كخدم في البيوت في سن مبكرة.

وذكر الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت، في بلاغ، توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية مازالت تحتفظ بسن الولوج للتشغيل في البيوت في 15 سنة.

وأفاد الائتلاف أنه بالنظر إلى حجم ظاهرة تشغيل الطفلات القاصرات في المغرب وإلى الاعتداءات المتكررة الجسدية والنفسية والجنسية التي يتعرضن لها، يواصل المجتمع المدني دق ناقوس الخطر ويعمل على واجهات عدة للقضاء على هذه الممارسة الاجتماعية المشينة.

وقام الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت، منذ 2009، حسب بلاغه، بالعديد من المبادرات التي أدت إلى تقديم، بين 2011 و 2013، مشاريع قوانين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، أولا، ثم من قبل وزارة الشغل.

وفي إطار تتبع الظاهرة من أجل الحد من انتشارها، رافقت جمعيات الدفاع عن حقوق الطفل، بشكل عام، والجمعيات العاملة من أجل انتشال الطفلات القاصرات من العمل كخادمات في البيوت وإعادة إدماجهن داخل أسرهن وفي المدرسة، بشكل خاص، يقول المصدر نفسه، دينامية الإصلاح التشريعي وقدمت توصياتها.

وذكر الائتلاف نفسه أنه على الرغم من الرأي المخالف للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تبناه مجلس المستشارين في سياق دراسة مشروع القانون 19.12، تواصل وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية الحفاظ على سن الولوج للتشغيل في البيوت في 15 سنة.

وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل، 20 نونبر 2014، الذي يتزامن مع تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2014 في مراكش، دعا الائتلاف من أجل حظر تشغيل الطفلات كخادمات في البيوت الهيئات والمسؤولين المؤسساتيين والجمعويين على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والدولي لمناهضة كل أشكال الاستغلال والعنف ضد الأطفال، وخاصة الطفلات الخادمات في البيوت، وتجريم تشغيل القاصرين كخدم في البيوت مع تحديد التدابير اللازمة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا هذه الظاهرة.

كما أكد الائتلاف ضرورة وضع سياسة متكاملة لحماية الأطفال، بشكل عام، وخطط عمل ضد استغلال الطفلات القاصرات كخادمات في البيوت، على وجه الخصوص.

حقوقيون يقاطعون المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

4543/2

عصيد: السلطة تريد حقوقيين على مقاسها وتسيج مجالات تعتبرها خارج نطاق عمل الجمعيات

خرج ممثلو الجمعيات الحقوقية الثماني التي أعلنت مقاطعتها لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، لتبرير موقفهم القاضي بالمقاطعة أو إلغاء برنامج مشاركة البعض منهم.

وقال الحقوقيون الذين نظموا ندوة صباح أمس (الاثنين) بالرباط، إن الموقف سيكون مصحوبا بوقفات احتجاجية مساندة للتنسيقية الميدانية، "إذ سننظم وقفة احتجاجية، صباح الخميس المقبل، تزامنا مع افتتاح المنتدى، على أن تليها قافلة وطنية للاحتجاج تتحرك من مختلف المدن لتنتهي إلى مراكش، السبت المقبل، تنديدا بالتراجعات التي شملت المشهد الحقوقي بمبررات واهية"، يوضح الناشط الحقوقي، أحمد عصيد.

ونبه عصيد إلى أن موقف الجمعيات الحقوقية، يأتي ردا على استمرار التعنيف والحظر الممنهج لأنشطة الفاعلين الحقوقيين، إضافة إلى تصريحات وزير الداخلية التي أعلنت إصرار السلطة على الاستمرار في المنع والحظر بسبق إصرار وترصد وتبريرها ذلك، بأن السلطة لا تسمح لاستعمال القاعات العمومية من قبل من يخالف التوجهات والمواقف الرسمية، "وهذا في حد ذاته تبرير خطير، ويشير بوضوح إلى أن السلطة ماضية في طريق الحظر عكس ما طالب به الحقوقيون في الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان".

وعكس مطالب الحقوقيين، الذين دعوا، منذ عقد الاجتماعات التحضيرية الأولى للمنتدى إلى تصفية الأجواء الحقوقية، وإطلاق معتقلي الرأي، والكف عن مضايقتهم ، يوضح الناشط الحقوقي "ازدادت حالات الحظر بشكل سافر كلما اقتربنا من موعد المنتدى، وتبرير ذلك بضرورة الانضباط في المواقف الرسمية".

دافع ثان، يقول عصيد إنه كان وراء قرار الجمعيات مقاطعة المنتدى، يكمن في أساليب التحضير للمنتدى "التي نعتبر في هذه الجمعيات الثماني، أنها تعكس إصرار السلطة على النهج التحكمي في تدبير هذا المنتدى وتنظيمه والإعداد له".

ممثلو الجمعيات المقاطعة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في ندوة بالرباط (عبد المجيد بزيوات)

وشدد عصيد على أن الجمعيات ليست مبدئيا ضد المنتدى، أو أن قرار المقاطعة كان قرارا استباقيا أو جاهزا، بل هو نتيجة حتمية لمجريات الإعداد للمنتدى، ورد على رفض تمثلات السلطة للحقوقيين بالبلاد، "فالدولة تريد حقوقيين على مقاسها، وفي ملفات هي من يحددها، إذ تسيج مجالات معينة تعتبر أنها خارج مجال اشتغال الحقوقيين، وهذا يدل على استمرار النهج التحكمي والسلطوي الذي لا يتوافق مع الشعارات المعلنة من أننا بلد يحترم حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، ولا يتوافق مع مضامين دستور 2011، فيما نحن نعتبر أن الحقوقيين هم ضمير الدولة وضمير المجتمع، لأن مهمتهم هي رصد الخروقات أيا كان مصدرها والدفاع عن الكرامة الإنسانية".

ومن جهته، أبرز محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، إحدى الجمعيات المقاطعة للمنتدى، إلى جانب كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، فضلا عن جمعية أطاك-المغرب والهيأة الحقوقية للعدل والإحسان وجمعية الحرية الآن وجمعية العقد العالمي للماء-المغرب، بالإضافة إلى تنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير، (أبرز) أنه رغم السياق الوطني المتسم ب"تضييق غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات"، أبدت الجمعيات الحقوقية والمدنية حسن نيتها تجاه فعاليات المنتدى قصد طرح الإشكالات الكبرى لواقع حقوق الإنسان بالمغرب، غير أن مجريات التحضير لهذه التظاهرة أكدت بالملموس أن المقاربة المنتهجة من طرف المنظمين تسعى إلى "تسييد وجهة النظر الرسمية، ضدا على مواقف الجمعيات التي تتبنى وجهات نظر نقدية بخصوص أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب".

هجر المغلي

حقيبة ثقافية

عرض فيلم «يوميات شهرزاد» بالرباط

23071/16

في إطار أنشطة خميس السينما وحقوق الإنسان، تنظم جمعية لقاءات متوسطية للسينما وحقوق الإنسان، بقاعة سينما الفن السابع بالرباط، عرض فيلم «يوميات شهرزاد» لزينة دكاش يوم 27 نونبر الجاري (الساعة السادسة والنصف مساء)، ويمتد شريط «يوميات شهرزاد» الذي تقدمه فاتن فيفاني والذي يتحدث عن وضعية النساء في السجون اللبنانية، على زهاء ثمانين دقيقة، وفيه عرض روايات السجينات عن الأسباب الكامنة خلف اعتقالهن، وهي بمجملها أسباب اجتماعية، تتراوح بين جريمة القتل (غالبا للزوج)، والسرقة، وتعاطي المخدرات والاتجار بها.

وللإشارة يدعم البرمجة الجديدة لجمعية لقاءات متوسطية للسينما وحقوق الإنسان، كل من المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية والمركز السينمائي المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME 2

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27 - 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27 - 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

منظمات وجمعيات حقوقية مغربية تقاطع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش

NOVEMBER 24, 2014

الرباط ـ «القدس العربي»: أكدت أبرز الجمعيات والمنظمات الحقوقية المغربية مقاطعتها للمنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي يبدأ بعد غد الخميس اعماله في مدينة مراكش وأعلنت هذه المنظمات مشاركتها في «القافلة الوطنية المنظمة لفضح انتهاكات الدولة في مجال حقوق الإنسان» وتنظيم وقفة احتجاجية بالتزامن مع حفل افتتاح المنتدى الذي يعقد بحضور ومشاركة أكثر من 5 آلاف شخصية دولية وناشط حقوقي.

وقال محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، خلال حديثه باسم الجمعيات المقاطعة للمنتدى في ندوة صحافية، أمس الإثنين بالرباط ان المقاطعة جاءت لـ «إصرار منظميه على الإشراك الصوري للجمعيات الحقوقية عن طريق عدم التجاوب مع مقترحاتها ومشاريعها»، و «التعتيم المتعمد وغياب الشفافية في كل ما يتعلق بالبرامج والتدبير» و «رفض الدولة الاستجابة لمطلبها في تصفية الأجواء الحقوقية واتخاذ المبادرات اللازمة لخلق مناخ الثقة مع الجمعيات الحقوقية قبل انعقاد المنتدى».

والمنظمات والجمعيات المقاطعة هي العصبة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، جمعية العقد العالمي للماء بالمغرب، أطاك المغرب، الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، وجمعية الحرية الآن علاوة على تنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير/شباط.

وقال أحمد عصيد، رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، ان مقاطعة بعض الجمعيات الحقوقية للمنتدى جاءت بسبب «استمرار التضييق على الجمعيات الحقوقية، وتصريحات وزير الداخلية محمد حصاد حول الجمعيات وإصرار السلطة على منع الأنشطة الحقوقية وتبرير ذلك».

وقال عصيد أن «السلطة تريد حقوقيين على مزاجها وتريد حقوق الإنسان بمنظورها، وحقوقيين على مقاسها وفي حدود الخطوط التي تنصبها، وفي الملفات التي تحددها ما يؤكد استمرار السلطوية والنهج التحكمي الذي لا يتوافق مع الشعارات المعلنة حول اننا في بلد يحترم حقوق الانسان».

وفي الإطار نفسه أعلنت الجمعيات واللجان الحقوقية المؤيدة لجبهة البوليساريو والناشطة بالصحراء عن مقاطعتها للنسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي يعقد بمدينة مراكش المغربية من يوم الخميس إلى يوم الأحد القادمين بمشاركة أكثر من 5 آلاف شخصية دولية وناشط حقوقي.

وطالبت الجمعيات في بيانها الدولة المغربية بضرورة التحلي بالإرادة السياسية الحقيقية من أجل القطع مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة عوض التسويق «إصلاحات» ثبت فشلها في ظل الحصار الشديد المضروب على حرية التعبير والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات وما يصاحبها من انتهاكات أخرى تمس كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي التزمت الدولة المغربية باحترامها أمام المنتظم الدولي».

وقال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي) المكلف بتدبير وإعداد الملتقى ان أكثر من 500 جمعية تنشط بالصحراء ستشارك بمنتدى مراكش فيما وقع على بيان المقاطعة كل من تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية، اللجنة الصحراوية لدعم مخطط التسوية الأممي وحماية الثروات الطبيعية بالصحراء الغربية، اللجنة المكلفة بمتابعة ملف الصحراويين الضحايا قلعة مكونة آكدز والعيون، لجنة عائلات المختطفين الصحراويين ـ مجهولي المصير، اللجنة المنتدبة عن عائلات شهداء أكدز وقلعة مكونة والعيون، منتدى المستقبل المرأة الصحراوية ولجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين مجموعة اكديم إزيك.

ودعا البيان الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والآليات الأممية لحقوق الإنسان والمنظمات والشخصيات العالمية المشاركة في هذا المنتدى إلى الضغط على المغرب من أجل «احترام التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان وإنشاء آلية أممية لمراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها بالصحراء الغربية إلى جانب ضمان حق الصحراويين في الاستفادة من موارده الطبيعية والسمكية، ووقف استنزافها».

كما طالبت اللجان الحقوقية «بالإفراج الفوري عن كافة المدافعين عن حقوق الإنسان والمعتقلين السياسيين من مختلف السجون بالمغرب والكشف عن مصير المختطفين الصحراويين ـ مجهولي المصير وتسليم رفات الشهداء ممن توفي منهم بالمخابئ السرية المغربية مع تحديد السياق العام الذي وقعت فيه هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية».

من جهة أخرى أكد ناشطون صحراويون مؤيدون لجبهة البوليساريو، تقارير تحدثت عن طرد السلطات المغربية لفنانين أمريكيين حيث قدم إلى الفندق الذي كان يقيم فيه الفنانان بمدينة العيون رجال أمن إلى غرفة الناشطين وأخبروهما بأنهما شخصان غير مرغوب فيهما وأحضرت سيارة أجرة وأمرت سائقها بالتوجه بهما إلى مدينة أغادير المغربية.

وتسمح السلطات المغربية للناشطين من مختلف الجنسيات بزيارة مدن الصحراء الغربية إلا انها تمنع قيامهم بأي نشاطات مؤيدة لجبهة البوليساريو بشكل مكشوف.

http://www.alquds.co.uk/?p=255442

جمعيات حقوقية تُعلن مقاطعتها النهائية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

هسبريس – محمد الراجي
الثلاثاء 25 نونبر 2014 - 02:00

على بُعْد أيّام قلائل من انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، والمزمع أن تنطلق أشغاله انطلاقا من بعد غد الخميس، بسَطتِ الجمعيات والمنظمات الحقوقية المغربية الثمانيةُ التي أعلنتْ عن مقاطعتها للمنتدى، حيثيات ودواعي المقاطعة في ندوة صحافية نُظمتْ بالمقرّ المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وتجلّى الدافعُ إلى إلغاء الجمعيات والمنظمات الحقوقية المشارِكة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في باعثيْن رئيسيّين، هما —حسب ما قاله منظمو الندوة– عدمُ إشراك الجمعيات الحقوقية في التحضير للمنتدى، وعدمُ استجابة الدولة للمطالب التي رفعتها الجمعيات لـ"تصفية الأجواء الحقوقية"، عقب المنع الذي طال أنشطة عدد من الجمعيات.

وقال أحمد عصيد رئيس المرصد الأمازيغي لحقوق الإنسان إنّ قرار مقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يأتي بسبب استمرار "الحظر الممنهج" لأنشطة الفاعلين الحقوقيين والجمعيات الحقوقية، واصفا تصريح وزير الداخلية الذي تحدّث فيه عن عدم السماح للجمعيات التي تخالف التوجّه الرسمي للدولة باستعمال القاعات العمومية بـ"التصريح الخطير".

وانتقدَ ممثّلو الجمعيات والمنظمات الحقوقية المقاطعة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش خلال الندوة الصحافية طريقة تعاطي الدّولة مع مطالبِ الجمعيات الحقوقية، إذ وصفتِ الهيئات الحقوقية المعنيّة بقرار المقاطعة، من خلال البيان الصحفي الذي تُلي في بداية الندوة ما تتعرّض له عدد من الجمعيات بـ"التضييق غير المسبوق".

كما انتقدتِ الهيئات الحقوقية منظمي المنتدى العالمي لحقوق الإنسان على "سعيهم إلى الإشراك الصوري للجمعيات الحقوقية في التحضير للمنتدى، وعدم التجاوب مع مقترحاتها ومشاريعها، والتعتيم المتعمّد في كلّ ما يتعلق بالبرامج والتدبير"، بينما قال أحمد عصيد إنّ التحضير للمنتدى اتّسم بـ"إصرار السلطة على نهجٍ أسلوبٍ تحكّميّ".

من جانبه قال محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، إنّ التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان "تمّ في غرفٍ مُظلمة وفي اجتماعات مُغلقة، وغابتْ عنه أيّ مقاربة تشاركية"؛ وأضاف الزهاري أنّ الجمعيات الحقوقية أبْدتْ حُسْن نيّة، قبْل أن يتبيّن لها أنّ منظمي المنتدى يريدون أن تكون مشاركتها هامشية.

وردّ الزهاري على الاتهامات الموجّهة إلى الجمعيات الحقوقية المقاطِعة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالقول "لا يُمكن أن نخدم أيّ أجندة أجنبيّة، وموقفنا معناه أننا نريد الدفاع عن سمعة البلد، الذي نريد أن تسود فيه حقوق الإنسان والحريات العامة، وأضاف "الذين أصرّوا على منعنا من المشاركة في المنتدى هم الذين يساعدون خصوم البلاد على تشويه سمعتها".

وبيْنما قالت الجمعيات والمنظمات الحقوقية المقاطعة للمنتدى إنّ التحضير له اتّسم بالارتجالية وغياب الشفافية، قال رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أحمد الهايج إنّ هناك إرادة حقيقية لتهميش منظمات المجتمع المدني التي لها أراء نقدية حول وضع حقوق الإنسان في المغرب، ولا تساير الرأي الرسمي للدّولة.

وأضاف الهايج أنّ العمل الأول الذي قامت به اللجنة التي شكلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان غيّبتْ إشراك المنظمات والجمعيات الحقوقية في تأليف اللجنة العلمية، التي غابَ عنها أيّ ممثل للجمعيات "وكأنّ هذه الجمعيات لا تتوفّر على اطر قادرة على المساهمة في التحضير للمنتدى". يقول الهايج.

وحضرت جاعة العدل والإحسان ضمْن الجمعيات والمنظمات الموقعة على قرار المقاطعة، ويندرج انضمام الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان "في إطار التنسيق الذي يستدعيه الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب"، وفق تعبير محمد الزهاري، وقال محمد سلمي، منسق الهيئة، "هدفنا من مقاطعة

المنتدى ليس هو التشويش عليه، لكن لدينا حقائق لا يمكن التغاضي عنها".

وأشار إلى التضييق الذي تتعرّض له جماعة العدل والإحسان، من خلال تشميع بيوت أعضائها، ومنعهم من التخييم، والمشاركة في الإحصاء العامّ للسكان، وفي مباريات التوظيف والحصول على جوازات السفر؛ وفق تعبيره، ووصف سلمي الوضع الحقوقي في المغرب بـ"المتردّي"، قائلا "لا يُمكن أن نساهم في تسويق الوهم، بينما الوضع جدّ متردّي".

وشنّ المعطي منجب، رئيس المكتب التنفيذي لجميعة "الحرية الآن" هجوما على الدولة، وقال إنّ التضييق الذي تتعرض له الجمعيات الحقوقية والخطاب الرسمي للدولة تجاهها هو "خطاب ديكتاتوريات وليس خطاب دول ديمقراطية"، وأضاف أنّ منظمي المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يريدون تهميش المنظمات الحقوقية التي لها آراء لا تتماشى مع الرأي الرسمي للدولة.

وأعلنت الجمعيات والمنظمات الحقوقية أنّها ستقوم بأنشطة موازية تزامنا مع أشغال المنتدى، حيث ستخوض وقفة احتجاجية صباح يوم الخميس، تزامنا مع انطلاق أشغال المنتدى بمراكش، ووقفة أخرى يوم السبت، كما ستنظم الجمعيات قافلة في اتجاه مدينة مراكش يوم 29 نونبر، احتجاجا على إقصاء الجمعيات من المشاركة في المنتدى، وفضلا عن ذلك، أعلنت الجمعيات الحقوقية عن مساندتها للتسيقية المدنية بمراكش، والتي ستنظم عددا من الأنشطة تزامنا مع انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

http://www.hespress.com/orbites/247201.html

انفراد. "كود" تنشر معطيات عن هدية المنتدى العالمي لحقوق الانسان: محامي آسفي العائد إلى المغرب كان على نزاع مع عائلة ثرية ودخوله السجن

التاريخ نوفمبر 25, 2014 :Inآش واقع, الرئيسيةلا يوجد تعليقات

كود عادل المكناسي الرباط–

علمت ''كود''، من مصادر في آسفي، أن الاسم الكامل للمحامي الذي شمله العفو للعودة إلى المغرب هو نورالدين بلحنش.

وحسب المصادر ل''كود''، فإن بلحنش سبق أن دخل، بداية تسعينات القرن الماضي، في نزاع عقاري مع ورثة الحاج عبيد الذي كان يمتلك عدة معامل لتصبير السمك، وتطور النزاع إلى حدوث اصطدامات انتهت باعتقال بلحنش ''وداخل مخفر الشرطة تعرض لاعتداءات جسدية''، على حد قول المصادر.

وأثناء تقديمه للمحاكمة، وفي سابقة قضائية أصدر عبد القادر الرافعي، رئيس المحكمة الابتدائية بآسفي، أمرا يقضي بإجراء خبرة طبية على بلحنش، قبل أن تتم تبرئته.

وكان عبد القادر الرافعي ضمن المؤسسين الأوائل للجمعية المغربية عن استقلال القضاء رفقة جعفر حسون وعبداللطيف حاتمي.

غير أن متاعب بلحنش لم تنته بتبرئته، تقول المصادر ل''كود''، ''إذ تحركت جهات من أجل استئناف الحكم واعتقاله من جديد، اضطر معها بلحنش إلى مغادرة المغرب، واستقر في البداية في برشلونة الإسبانية قبل أن ينتقل إلى فرنسا''.

وهناك، تضيف المصادر، التحق بجمعية المنفيين والمغتربين وظل نشيطا داخلها. ''وفي السنوات الأخيرة، أطلق حملة على فيسبوك يناشد فيها العودة، وهي ما استجاب له المجلس الوطني لحقوق الإنسان''.

http://goud.ma/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF-106940/

المقاطعة أم المشاركة؟

إدريس شكري
25 نونبر 2014 - 6:41

ليس المهم من يقاطع المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سينظم في مدينة مراكش نهاية الشهر الجاري، والذي لا يتعدى بضع جمعيات دأبت على المقاطعة، لكن المهم من سيشارك ومن كل أرجاء الدنيا.

المشاركون في المنتدى تحكمهم قناعة راسخة بالتحولات الجدرية التي يعرفها المغرب في مجال حقوق الإنسان، والتراكم الذي تحقق على مدى عقود من الزمان، والتجربة التي إذا يمتلكها المغرب، والإرادة الصادقة التي يتعامل بها مع حقوق الإنسان بكافة أبعادها المتشعبة، والإنجازات التي حققها على أرض الواقع، والتي تقف اليوم شاهدة على هذا النموذج، والرصيد التاريخي الذي يتوفر عليه إلى درجة أنه أصبح مثالا وقدوة.

المقاطعون، الذين أعلنوا عن المقاطعة ("التنسيقية المحلية للتضامن والدفاع عن الحريات والحقوق بمراكش" و"جمعية أطاك المغرب" و"جمعية العقد العالمي للماء بالمغرب والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية الحرية الآن)، يفتقر بعضهم للشرعية القانونية، وتتحكم فيهم خلفيات إيديولوجية، ومواقف جاهزة، وبالتالي فإن مقاطعتهم لا معنى ولا تأثير لها.

ومن يتأمل في المبررات التي تسوقها الهيئات المقاطعة، يكتشف أنها أوهى من بيت عنكبوت، وتتعلق في معظمها بعدم إشراكهم في التحضير للمنتدى، علما أن التحضير هو شأن الجهة المنظمة، وليس من اختصاص الجهة المشاركة إذا ما توصلت بالدعوة أصلا.

المقاطعون أضافوا بعد التوابل، ومع ذلك فإن "المقاطعة" لا طعم لها، من قبيل التضييق على الحريات والجمعيات.

والواقع أن هناك من يريد أن ينظم وقفات احتجاجية خارجة كل الضوابط القانونية الجاري بها العمل، من دون احترام لأية مسطرة منصوص عليها في ظهير الحريات العامة، وهناك جمعيات لم تسلك الطرق القانونية من أجل الحصول على الشرعية، ولجأت إلى القضاء في مواجهة الإدارة غير أن الأحكام كانت لصالح ضرورة الالتزام بالنصوص القانونية الجاري بها العمل.

المقاطعة تروم في الواقع الوصول إلى أهداف:

أولا: محاولة التشويش على منتدى عالمي بابتداع الأسباب الواهية، لأن هذه الجمعيات لا تجد نفسها داخل منظومة حقوق الإنسان، بالشكل الذي هو متعارف عليها كونيا، وبالتالي فلن تنجح في هذه المهمة.

ثانيا: تصريف مواقف إيديولوجية في قضية لم تعد تحتمل الإديولوجيات سواء أكانت الماركسية أو الإسلاموية.

ثالثا: الابتزاز لعل ذلك يجعلها تجد موقع قدم في منتدى لن يشارك فيه إلا من يؤمنون بحقوق الإنسان حقيقة، وبالتالي فإنه لا يمكن لمن لا يؤمن بحقوق الإنسان كجماعة العدل والإحسان، وظل دائما خارج المنظومة، أن يفتعل "أزمة" مصنوعة من أجل الترويج لمواقفه البائدة.

http://kafapresse.com/index.php?ida=26795

أوجار: انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش يعكس صورة مغرب يتقدم

كفى بريس: صحف
24 نونبر 2014 - 16:49

قال محمد أوجار، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، يوم الاثنين، إن المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سينعقد في مراكش يعكس صورة مغرب يتقدم في سياق إقليمي صعب.

وأضاف أوجار في حوار مع صحيفة (تريبون دي جنيف) أن هذا الحدث الذي ينظم لأول مرة بإفريقيا، سيستقطب 5000 مشارك بإمكانهم أن يقفوا على مدى التقدم الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان".

وأضاف أن هذا المنتدى سيكون مناسبة أيضا لصانعي القرار والباحثين وممثلي المنظمات غير الحكومية لتبادل الأفكار في هذا الوقت الصعب الذي تمر منه المنطقة العربية والإسلامية.

وأكد الدبلوماسي المغربي أن الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية المغربية ستشارك في الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن "أي منظمة يمكن أن تعبر عن اختلافها بكل حرية، فالمغرب بلد التعددية والديمقراطية".

وردا على سؤال حول الأولويات التي تنتظرها المملكة من الأمم المتحدة، أكد السفير الالتزام القوي للمغرب لتكثيف الروابط بين الشمال والجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة.

وقال السيد أوجار في هذا السياق إن "بلدي بهويته المتعددة يحمل طموحا كبيرا يتمثل في كون الديانة الإسلامية السمحاء والحنيفة لا تتنافى مع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وأضاف أن المغرب منفتح جدا على مسيرة الإنسانية نحو التقدم ويعتزم القيام بالشيء الكثير للاستفادة من ولايته في مجلس حقوق الإنسان لتعزيز وحماية قيم حقوق الإنسان والحفاظ على الطابع الكوني لهذه الحقوق.

وفي معرض تطرقه للتهديدات الإرهابية بالمنطقة قال أوجار إن المغرب بلور خبرة أصبح معترف بها دوليا في مجال مكافحة التطرف و"التي نتقاسمها مع أصدقائنا الذين يواجهون هذه الآفة الدولية ".

وأضاف "نحن ندرك بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تزاوج بين حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن في آن واحد "مشيرا إلى أن المملكة "تسعى إلى التوفيق بين هذين التوجهين في إطار الاحترام التام للقوانين الوطنية والمعايير الدولية ".

وخلص أوجار إلى أن الأمر يتعلق بالتزام على أعلى مستوى في الدولة لفائدة مسلسل متواصل من الإصلاحات توج باعتماد دستور 2011 والذي يمثل نقطة تحول في تاريخ المملكة.

http://kafapresse.com/?ida=26786

مقاطعو المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يصعدون من لهجتهم ضد اليزمي

6/1068

رشيد بوطاهري*

اتهمت هيئات حقوقية، خلال ندوة صحفية بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، صباح أمس، منظمي المنتدى بـ«إفراغ المنتدى من مضمونه الحقوقي الأصلي، ومنع الجمعيات من الوقوف على الإشكالات الجوهرية المتعلقة باوضاع وقضايا حقوق الإنسان بكل أبعادها، بذريعة ضرورة الاكتفاء بالتطرق لما هو ذو طبيعة دولية وليس محلية».

وأضافت الهيئات المقاطعة أن «مجريات التحضير لهذه التظاهرة، أكدت بالملموس أن المقاربة المنتهجة من طرف المنظمين تسعى إلى تسييد وجهة النظر الرسمية، ضدا على مواقف الجمعيات الحقوقية، التي تتبنى وجهات نظر نقدية بخصوص أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب».

وبخصوص قرار رفضهم المشاركة في المنتدى، قال ممثلو الهيئات خلال هذه الندوة إنهم يرفضون ما وصفوه «إشراكا صوريا، وعدم التجاوب مع مقترحاتهم ومشاريعهم».

كما ندد المشاركون في هذه الندوة بما أسموه المنع الذي يطال أنشطتهم ووصفوا هذه الإجراءات بانها «مس خطير بحقوق الإنسان وحرية التعبير والتنظيم والتجمع، وينذر بعودة المغرب إلى ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

الداخلة .. لقاء تواصلي في إطار التحضير للمشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

و.م.ع
24.11.2014
h4518
شارك
أضف تعليق (0)

الداخلة/24 نونبر 2014/ومع/ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة – أوسرد، مساء أمس الأحد بمقرها بالداخلة، لقاء تواصليا لفائدة المشاركين والمشاركات عن جهة وادي الذهب الكويرة، وذلك في إطار لقاءات التعبئة و التأطير للاستعداد للمشاركة في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 27 و 30 نونبر الجاري.

ونظمت، في هذا الإطار، ورشة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ثلة من التلاميذ والتلميذات أعضاء أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بكل من إقليمي وادي الذهب وأوسرد وكذا الأطر التربوية المرافقة.

وركزت هذه الورشة التثقيفية، التي عرفت تفاعلا ومشاركة متميزة وإيجابية من طرف التلاميذ والتلميذات الحاضرين، على موضوع حقوق الطفل على ضوء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومن ضمنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والأنشطة الإباحية.

وأكد المشاركون في ختام هذا اللقاء على ضرورة إعطاء دفعة قوية وضخ نفس جديد في عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة من خلال مقاربة تشاركية بين الأطر التربوية والتلاميذ وجمعية آباء وأولياء التلاميذ تروم جعل المدرسة فضاء صديقا لحقوق الإنسان ومشتلا للتنمية وتطوير القدرات والمهارات.

وكان لقاء مماثل نظم بنفس المناسبة، تم خلاله تقديم عرضين حول موضوع "حقوق الإنسان .. المفاهيم والمصطلحات" أطره عضو اللجنة الأستاذ محمد الأمين مراد، في حين تناول العرض الثاني الذي قدمه عضو اللجنة صامبا بلال بالشرح والتفصيل مختلف الأنشطة والورشات التي ستنظم ضمن فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

وقد شكلت هذه اللقاءات مناسبة لتوزيع المشاركين على مختلف الورشات الموضوعاتية للمنتدى، وتدارس كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بجعل مشاركة جهة وادي الذهب الكويرة في مختلف أنشطة في هذا اللقاء الحقوقي العالمي.

وستشارك جهة وادي الذهب الكويرة في هذا الملتقى الدولي بأزيد من تسعين شخصا يمثلون مختلف أطياف النسيج الجمعوي بالجهة وممثلين لوسائل الإعلام الجهوي وعدد من الباحثين والمهتمين وشخصيات أخرى، فضلا عن وفد تلاميذي يضم ممثلين عن محور الفن وحقوق الإنسان وممثلين عن المؤسسات التعليمية بكل من إقليمي وادي الذهب وأوسرد.

ج/ف ع/ دك

http://www.menara.ma/ar/2014/11/24/1470935-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4.html

قَافلة وطنيّة ضدّ المُنتدى العالَمي لحقُوق الإنسانْ تُربك حساباتْ اليَزَمي

أضيف في 24 نونبر 2014 الساعة 04 : 12

العرائش نيوز:

أكدت مجموعة من المنظمات المدنية والحقوقية مقاطعتها للمنتدى العالمي لحقوق الانسان وقرر ت تنظيم وقفة احتجاجية موازية لحفل الإفتتاح يوم الخميس 27 نونبر بمقر المنتدى، وتنظيم قافلة وطنية لفضح ما وصفوه ب ''انتهاكات الدولة في مجال حقوق الإنسان وتخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم السبت 29 نونبر بمراكش''.

وراهن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تمر النسخة الثانية للمنتدى العالمي في ظروف عادية، واستغرب مقاطعة الجمعيات الحقوقية الوازنة بالمغرب، غير أن الأنشطة الموازية التي تنظم ضد المنتدى ستربك حسابات المجلس الوطني.

بيان المنظمات الحقوقية المقاطعة، قال إن اللجنة المنظمة نهجت ''سلوك المماطلة بتجميد التحضير للمنتدى منذ 21 يونيو إلى 11 أكتوبر، وعدم التعامل بالجدية المطلوبة مع مقترحات الجمعيات، بحيث لم تتوصل الجمعيات المعنية بأجوبة مكتوبة تؤكد التعامل المسؤول مع المقترحات وتوثق لالتزامات اللجنة المنظمة.

وأشار البيان المشترك للمنظمات المقاطعة للمنتدي إلى تردي أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، مدينا ''سياسة السلطات العمومية التي تستهدف العمل الحقوقي، والتضييق الممنهج على أنشطة الجمعيات الحقوقية بمنعها من استعمال الفضاءات العمومية'' حسب البيان.

المنظمات المقاطعة قالت ''إن السلطات العمومية أصرت على نهج سياسة التضييق على الجمعيات الحقوقية بحرمانها من استعمال الفضاءات العمومية، ومنع أنشطتها واتهامها من طرف وزير الداخلية بالإساءة لسمعة البلاد، وخدمة أجندة أجنبية، وكان الإصرار، يضيف البيان، واضحا من الدولة لخلق توتر ضدًّا على مطلب الجمعيات".

هذا، وستنظم المنظمات المقاطعة ندوة صحفية يوم الإثنين 24 نونبر على الساعة ال10 صباحًا بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط لإطلاع الرأي العام الوطني والدولي على الأسباب الحقيقية التي دفعت الجمعيات المبادرة إلى إلغاء مشاركتها في فعاليات المنتدى، أو مقاطعة كل أنشطته.

http://www.larachenews.com/news8602.html

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش..اعتراف دولي بتجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان

بواسطة أخبارنا المغربية – و م ع 34 دقيقة مضت

آخر الأخبار
حزب يساري مغربي ينتقد استقبال بلاده لرئيس بوركينا فاسو المخلوع و امكانية تكرار الامر مع الرئيس اليمني عبد الله صالح
مرتيل : وفاة طالب صعقا بالكهرباء يخلف موجة من الاحتجاجات في صفوف زملائه الطلبة
المدينة الحمراء تستعد لاحتضان أرقى تظاهرة حقوقية عالمية
الدارالبيضاء : منحرفان يقطعان يد شاب بعد خروجهما مباشرة من السجن
القضاء يحكم للجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مواجهة وزارة الداخلية
يشكل احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تنعقد ما بين 27 و 30 نونبر الجاري بمراكش، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، اعترافا دوليا بتجربة المغرب في مجال العدالة والانتقالية وبالجهود التي بذلتها المملكة للنهوض بحقوق الإنسان.

ويمثل انعقاد هذه التظاهرة بالمغرب، كأول بلد عربي وإفريقي يحظى بشرف تنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى بعد البرازيل، تقديرا للمسار السياسي المتميز الذي نهجه المغرب في سياق إقليمي مضطرب والذي تجسد، على الخصوص، باستباق اعتماد إصلاحات دستورية وسياسية عميقة وبمنهجية تشاورية واسعة أثمرت عبر استفتاء شعبي في 2011 اعتماد دستور متقدم في مجالات أساسية وخاصة في ما يهم تعزيز حقوق الإنسان.

كما يمثل احتضان المملكة للمنتدى اعترافا بحيوية المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال والسمعة الدولية التي أضحت تحظى به لاسيما التقارير الجريئة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا الاطار يأتي هذا اللقاء الدولي ليعزز توجه وطموح المملكة التي تعرف دينامية إصلاحات عميقة للنهوض بحقوق الانسان كخيار إرادي لا رجعة فيه، وليتيح الفرصة للمملكة لكي تساهم في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان سواء كفاعل أو شريك نشيط ومؤهل. كما يأتي المنتدى في سياق تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والجهود المبذولة لتطويرها وتعزيزها على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي.

فقد خاض المغرب تجربته المتميزة في مجال العدالة الانتقالية لتدبير مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، كما صادق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ويواصل متابعة ملاءمة تشريعاته الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى تفاعله الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان وانخراطه في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
ويتوخى المغرب من خلال هذا المنتدى تعزيز مشاركة بلدان الجنوب في النقاش العالمي حول كونية حقوق الإنسان والمساهمة بتقاسم وتعميم خبراتهم وتجاربهم في مجال العدالة الانتقالية وطي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تكريس حضور بلدان الجنوب في صياغة التوجهات المستقبلية في مجال التعامل مع القضايا الحقوقية الصاعدة وكذا في الانخراط النشيط في الآليات والهيئات والمساطر الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

فتجربة العدالة الانتقالية التي عرفها المغرب من خلال هيأة الإنصاف والمصالحة وكذا تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا في هذا المجال يمكن أن تشكل نموذجا لتستفيد وتحتذي به باقي بلدان الجنوب التي لا تزال تعاني من ثقل ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي يحدوها الطموح لطي صفحة الماضي والدخول في مسار انتقال سياسي جديد.

وتروم المملكة من خلال احتضانها للنسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الانسان، الذي ستتواصل أشغاله على مدى أربعة أيام بمدينة مراكش، خلق فضاء حر للنقاش العمومي حول مختلف القضايا والانشغالات الحقوقية الكونية، وإتاحة الفرصة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وللمجتمع المدني، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، وللفاعلين الاجتماعيين وللأكاديميين والباحثين للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان ولتقاسم التجارب والحوار بين المشاركين في المنتدى على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والتأثير على مستقبلها في العالم.

ويجمع هذا اللقاء أزيد من 5000 مشارك من 94 دولة تشمل مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحاصلين على جائزة نوبل و سياسيين بارزين.

http://www.akhbarona.com/divers/98067.html

8 هيئات حقوقية مغربية تقاطع "المنتدى العالمي لحقوق الإنسان" بمراكش

أعلنت 8 هيئات حقوقية غير حكومية، اليوم الإثنين، مقاطعة للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي سيعقد بمراكش من 27 إلى 30 من نوفمبر الجاري، بسبب ما أسمته "تضييقا غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الانسان وعدد من الجمعيات الحقوقية المغربية، والتعامل الارتجالي وغير الشفاف في الإعداد للمنتدى".

وفي مؤتمر صحفي، عقد اليوم بالعاصمة الرباط، قالت الهيئات، إن المغرب يستضيف النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، "في سياق وطني يتسم بتضييق غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات الحقوقية".

وأضافت أن "وزارة الداخلية منعت هذه الجمعيات من عقد اجتماعاتها، وتنظيم أنشطتها ومن استغلال الفضاءات العمومية، وحرمت أخرى من التأسيس، وأصدرت أحكاما قاسية بالسجن في حق فنانين وصحفيين وطلبة ومعطلين وحقوقيين ومواطنين معارضين للتوجهات الرسمية".

والمنظمات الحقوقية غير الحكومية، التي أعلنت مقاطعتها للمنتدى، هي "الجمعية المغربية لحقوق الانسان"، و"العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان"، و"جمعية العقد العالمي للماء" فرع المغرب، وجمعية "أطاك" المغرب، و"المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات"، و"الهيئة الحقوقية للعدل والإحسان" ، و"تنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير"، وجمعية "الحرية الآن".

من جانبه، قال محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان في بيان صحفي تلاه باسم المنظمات المقاطعة، إن "هذه المنظمات أعلنت عن إلغاء مشاركتها أو مقاطعتها للمنتدى على خلفية إصرار المنظمين على الإشراك الصوري للجمعيات الحقوقية، ومحاولة الدولة المغربية إفراغ المنتدى من مضمونه الحقوقي الأصلي، ومنع الجمعيات من الوقوف على الإشكالات الجوهرية لأوضاع وقضايا حقوق الانسان، بكل أبعادها بذريعة ضرورة الاكتفاء بالتطرق لما هو ذو طبيعة دولية وليست محلية".

وأوضح الزهاري أن من بين ما دعاهم لمقاطعة المنتدى، ما اعتبره "هجوما غير مسبوق" على المجتمع المدني المغربي من خلال "التصريحات غير المسؤولة لوزير الداخلية المغربي محمد حصاد ضد الجمعيات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني بتلقي أموال من جهات خارجية واعتبارها كيانات معادية للمغرب وخادمة لأجندات خارجية".

ولفت في بيانه إلى ما اعتبره "تعبيرا رسميا عن استعداد الدولة لمنع الجمعيات الحقوقية، والمنظمات المخالفة للتوجه الرسمي من استغلال الفضاءات العمومية، الأمر الذي يعد مسا خطيرا بحقوق الإنسان، وحرية التعبير والتنظيم والتجمع، وينذر بعودة المغرب إلى ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، والمنع المتعمد وغير القانوني لما يفوق 70 نشاطا حقوقيا وإعلاميا من طرف وزارة الداخلية.

وأشار إلى أن بعض الجمعيات الحقوقية والمدنية، أبدت حسن نيتها تجاه المنتدى العالمي، بقصد بسط الإشكالات الكبرى لواقع حقوق الإنسان في المغرب، غير أن مجريات التحضير له أكدت أن المقاربة المنتهجة من طرف المنظمين تسعى لتسييد وجهة النظر الرسمية، ضدا على مواقف الجمعيات الحقوقية التي تتبنى وجهات نظر نقدية بخصوص أوضاع حقوق الإنسان في المغرب".

من جهته قال أحمد عصيد، رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، إن "السلطات في المغرب، تريد حقوق الإنسان بمنظورها وحقوقيين على مقاسها، وحسب الملفات والقضايا التي تريدها"، مضيفا أن استمرار السلطوية والنهج التحكمي لا يتوافق مع الشعارات الرسمية المعلنة من كون المغرب يحترم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

بدوره قال المعطي منجيب، رئيس جمعة "الحرية الآن"، إن المنظمين للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش "يريدون أن يهمشوا الجمعيات التي لا تتماشى آراؤها مع آراء السلطة، ونحن لا نريد أن تحضر أسماؤنا دون ان تحضر أنشطتنا"، معتبرا أن "خطاب المؤامرة وخدمة أجندات خارجية خطاب الديكتاتوريات ونحن ندينه إدانة كاملة".

أما محمد سلمي رئيس "الهيئة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان"، فقال إنهم أعلنوا عن مقاطعة المنتدى وبشكل مبدئي منذ البداية، معتبرا أن "جماعته تتعرض لهجمة غير مسبوقة تمثلت في تشميع بيوت قياديين بالجماعة، وحرمان أعضاء الجماعة من حقوقهم في الشغل والتوظيف وغيرها. ورأى أن الوضع الحقوقي في المغرب "متردي جدا، ومن باب تسويق الوهم الحديث عن حقوق الإنسان في صالونات مغلقة".

أما أحمد الهايج رئيس ''الجمعية المغربية لحقوق الإنسان'' فقال إن جهات نافذة في الدولة المغربية لم ترقها فكرة تنظيم المنتدى في المغرب منذ البداية وسعت إلى إلغائه، لكن مع استمرار تنظيمه سعت إلى تهميش المنظمات التي لها مواقف نقدية بخصوص وضعية حقوق الإنسان في المغرب وفي باقي بلدان العالم.

وكان إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي ردا على إعلان بعض الجمعيات مقاطعة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية بمراكش إن ''الإجماع موت''، معتبرا أنه من الطبيعي أن تقاطع منظمات حقوقية المنتدى وأن تشارك أخرى.

وتقول السلطات المغربية إن البلاد منذ التعديلات الدستورية التي عرفتها في يوليوز 2011، غداة موجة الاحتجاجات التي قادتها حركة ''20 فبراير'' المعارضة مع بداية الربيع العربي، وقادت حزب ''العدالة والتنمية الإسلامي'' المعارض لرئاسة الحكومة، أضحت تعيش في ظل ''انفتاح سياسي ملحوظ''، و''احترام للحريات العامة وتوسيعا لمجالاتها''.

يذكر أن مدينة مراكش، ستستضيف الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان خلال الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر الجاري.

http://www.alyaoum24.com/234229.html

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME
2
الدورة الثانية
ÈME ÉDITION
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
www.fmdh-2014.org
27- 30 نونبر
مراكش 2014
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights
OCP
royal air maroc
Maroc Telecom
BMCE BANK
BANQUE POPULAIRE
MANAGEM
ONCF
CTM
CIH BANK

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ مدير النشر: علي لبلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

جمعيات المقاطعة تنظم أنشطة بالتزامن مع «منتدى مراكش لحقوق الإنسان»

3401

الرباط: خديجة الرحالي

أعلنت الجمعيات المقاطعة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش الذي ستنطلق أشغاله، (الخميس) المقبل، عن تنظيم أنشطة بالتزامن مع المنتدى. وتضم الجمعيات كل من العصبة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، وجمعية العقد العالمي للماء بالمغرب، و"أطاك المغرب"، والهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، وجمعية الحرية الآن، وتنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير.

وقال أحمد عصيد، رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، خلال ندوة نظمتها الجمعيات الحقوقية، أمس (الاثنين) بالرباط، "اكتشفنا أن المنظمين يريدون أن يهمشوا المنظمات الحقوقية التي لا تتماشى مع الآراء الرسمية، ويدفعونا إلى تجميد أنشطتنا".

وقال إن مقترحات الجمعيات لم تقبل. وزاد "السلطة تريد حقوق الإنسان بمنظورها، وحقوقيين على مقاسها، وفي حدود الخطوط التي تضعها، والملفات التي تحددها". مبينا أن هناك إرادة لتهميش منظمات المجتمع المدني والهيات الحقوقية، وهو ما دفع الجمعيات إلى المقاطعة. ومن جانبه، قال محمد لزغاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، إنه ستنطلق يوم الافتتاح قافلة وطنية تتحرك من جميع المدن إلى مراكش للاحتجاج على طريقة تنظيمه وإقصاء الجمعيات، وستكون مناسبة للتضامن مع الشعب الفلسطيني لتزامنه مع اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين الذي يصاف 29 نونبر. وزعم لزغاري إن "التحضير للمنتدى تم في غرف مظلمة، واللقاءات مع الجمعيات كانت إخبارية"، مؤكدا أن الاحتجاجات التي ستقوم بها الجمعيات ليس الهدف منها تشويه سمعة المغرب.

وفي السياق نفسه، أكدت الهيأة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، مقاطعتها احتجاجا على تردي الوضع الحقوقي والتضييق على الجمعية وعلى الجماعة، معلنة عن حضور أعضاء من الجماعة لتبليغ صوتهم، وليس بهدف التشويش.

وأعلن المقاطعون عن برنامج الوقفات الاحتجاجية للمنتدى، بحيث قررت الجمعيات والمنظمات المقاطعة مساندة مبادرة "التنسيقية المحلية للدفاع عن الحريات والحقوق في مراكش" بخصوص الأنشطة المقررة كمشاركة بديلة على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

وعللت الجمعيات، في بيان لها، قرار المقاطعة، بطريقة تعامل اللجنة المنظمة مع الجمعيات، حيث أوضحت أن "اللجنة المنظمة نهجت سلوك المماطلة بتجميد التحضير للمنتدى منذ 21 يونيو إلى 11 أكتوبر، وعدم التعامل بالجدية المطلوبة مع مقترحات الجمعيات، بحيث لم تتوصل الجمعيات المعنية بأجوبة مكتوبة تؤكد التعامل المسؤول مع المقترحات وتوثق لالتزامات اللجنة المنظمة".

تلاميذ و تلميذات الداخلة عزم و تصميم على جعل المدرسة فضاء للحوار والتسامح و احترام حقوق الانسان

أضيف : 24 نوفمبر 2014 على الساعة : 10:46:17

في إطار لقاءات التعبئة و التأطير المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد للاستعداد للمشاركة في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 27 و 30 نونبر الجاري ، احتضن يوم امس الأحد مقر هذه الأخيرة ورشة تدريبية في مجال حقوق الانسان لفائدة ثلة من التلاميذ و التلميذات أعضاء أندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية بكل من إقليمي وادي الذهب و أوسرد و كذا الأطر التربوية المرافقة.

الورشة التثقيفية ركزت على موضوع حقوق الطفل على ضوء الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ومن ضمنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و كذا البروتوكول الاختياري بشأن انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة و البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال و استغلالهم في البغاء و الأنشطة الإباحية و عرفت تفاعلا و مشاركة متميزة و إيجابية من طرف التلاميذ و التلميذت الحاضرين.

و ستشارك جهة وادي الذهب الكويرة في هذا الملتقى الدولي الهام بوفد تلاميذي يناهز العشرين يضم ممثلين عن محور الثقافة الحسانية و محور الفن و حقوق الانسان و ممثلين عن المؤسسات التعليمية بكل من إقليمي وادي الذهب و أوسرد.

و ينتظر أن يحتفي المجلس الوطني لحقوق الانسان بأندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية ببلادنا من خلال حفل بهيج و عدد من الأنشطة و التظاهرات المتنوعة سيحضرها كل من المفوض السامي لحقوق الانسان السابقة السيد نافي بيلاي و كذا وزير التربية الوطنية السيد رشيد بلمختار و ضيوف المنتدى من الشخصيات الوازنة على المستوى الدولي في مجال الفكر و السياسة و حقوق الانسان.

و في الختام أكد المشاركون في هذه الدورة التدريبية على ضرورة إعطاء دفعة قوية و ضخ نفس جديد في عمل أندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة من خلال مقاربة تشاركية بين الأطر التربوية و التلاميذ و جمعية آباء و أولياء التلاميذ تروم جعل المدرسة فضاء صديقا لحقوق الانسان و مشتلا للتنمية و تطوير القدرات و المهارات.

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=1196

مركز الخيام يشارك في منتدى حقوق الانسان في مراكش

17:41 - 24 نوفمبر 2014

تحليل إخباري: حصيلة المغرب في مجال حقوق الإنسان بعيون فرنسية

باحتضانه للنسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش في الفترة الممتدة بين 27 و 30من الشهر الجاري ، أثارت حصيلة المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة اهتمام كتاب الافتتاحيات ومقالات الرأي في الصحف الفرنسية ، خصص ''فرانسوا كليمونسو''، رئيس قسم الشؤون الدولية بالجريدة الفرنسية ''لوجورنال دو ديمونش''، ملفا خاصا تحت عنوان ''هل الملك يحب حقوق الانسان؟'' و حاول الصحفي الفرنسي إعطاء تقييم لوضعية حقوق الإنسان بالمملكة المغربية على ضوء تنظيم المنتدى الدولي لحقوق الإنسان الذي سيقام بمراكش.

فالمغرب الذي سيستضيف المنتدى الدولي الثاني لحقوق الإنسان ابتداء من 27 إلى غاية 30 نونبر من هذه السنة؛ فالملك سيتحدى مخاطر الانتقادات الموجهة في هذا الإطار وكذا إبراز ما تم تحقيقه والباقي عليه فعله في مجال حقوق الانسان.

فمنذ وفاة الملك الحسن الثاني-يضيف الصحفي-من الصعب القول أن لاشيء تغير في المغرب في مجال حقوق الانسان؛ فلأزيد من 15 سنة تبنت المملكة عدة مؤسسات وقوانين تساهم في تحسين هذا المجال، ولو بشيء من البطء كما تصرح به الانتقادات الموجهة في هذا المجال، والتي تدفع الأجهزة الرسمية المغربية لبدل مجهودات أكثر.

و يؤكد فرانسوا كليمونسو أن الامم المتحدة وهيئات أخرى من المنضمات غير الحكومية، والتي ستكون حاضرة في هذا المنتدى بمراكش، تثمن هذا المسار المتطور، إذ إن مختلف الممارسات المتعلقة بالتضييق والاعتقالات السياسية وحقوق الصحافة وحق التعبير وتشغيل الأطفال وحقوق المرأة حاولت التشريعات مجاراة هذا التطور الذي واكب في نفس الآن مجال الاقتصاد ومجالات علم الاجتماع بالمغرب.

قد عرفت الديمغرافية في المغرب الانتقال من سبع أطفال إلى طفلين، كما عرفت الهجرة القروية استقرار السكان المتمدنين الذي وصل إلى 57 في المائة، وعرفت نسبة تمدرس الفتيات 100 في المائة بالرغم من أن عددا كبيرا منهن يغادرن قاعات الدراسة في مرحلة الإعدادي أو الثانوي، كما عرفت مجال حق إنشاء الجمعيات إحداث أكثر من 82 ألف جمعية لحد الآن بمعدل سنوي يفوق 5000 جمعية بالرغم من افتقاد أزيد من ثلثها للإمكانيات.

فعزم الملك محمد السادس استضافة هذا المنتدى بمراكش بحسب الصحفي الفرنسي ليس لإبراز مكانة المغرب الريادية على مستوى المغرب العربي أو الافريقي، بل لمقارنة المغرب بما يصح مقارنته بعد ما سمي بالربيع العربي، أو في إطار محاربة الارهاب والتطرف.

فالسلطات المغربية تبدي-بذلك- أنه مازال هناك عدة أوراش لاستكمال صرح حقوق الانسان بالمغرب. فإسلاميو العدالة والتنمية الذين وصلوا إلى الحكم، ثاني قوة في المغرب، لازالوا يبدون كثيرا من التحفظ حول عقوبة الإعدام وتشغيل الفتيات القاصرات وكذا اتجاه العنف الزوجي.

و أوضح كليمونسو أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي يبدل مجهودات للضغط من أجل هامش أكبر لاستقلال القضاء وكذا اتجاه حقوق المعتقلين؛ فهناك عدة جمعيات تقاطع المنتدى، في حين تحاول جمعيات أخرى إيصال صدى انتقاداتها عبره.

فالملك، الذي سيوجه رسالة بهذه المناسبة، عليه أن يفتح فضاءات جديدة لحقوق المهاجرين بالمغرب من اجل صد تدفق المهاجرين إلى أوربا. فمجال حقوق الانسان هو مادة غير مستنفذة بالنسبة للدول ككل، فجعل المغرب فضاء لنقاش حقوق الانسان لمدة ثلاث سنوات لن يسمح للوصول إلى ما ينتظر له؛ فالمغرب إذا أقر بذلك، فلا يجب أن يتذمر الباقي من ذلك؟.

http://www.barlamane.com/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A5%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82/

اعتراضات على استضافة المغرب لمنتدى عالمي لحقوق الإنسان

طباعة ع-ع+

تاريخ المقال: **2014-11-25 12:56 PM**

انتقد حقوقيون مغاربة تنظيم المغرب لـ"المنتدى العالمي لحقوق الإنسان" قائلين إنه يأتي في وقت يشهد "تضييقاً غير مسبوق" على الحريات العامة وحقوق الإنسان في البلاد.

وقالت ثماني جمعيات حقوقية مغربية مستقلة في ندوة صحافية، أمس، إن المغرب يستضيف المنتدى "في سياق وطني يتسم بتضييق غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات الحقوقية، حيث منعت وزارة الداخلية هذه الجمعيات من عقد اجتماعاتها وتنظيم أنشطتها ومن استغلال الفضاءات العمومية... وأصدرت أحكاما بالسجن في حق فنانين وصحافيين وطلبة."

وقال حقوقيون إن المنظمين أرادوا إشراك الجمعيات الحقوقية المعارضة بطريقة صورية فقط وهو ما نفته جهات رسمية.

من جهته، أوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي، وهو هيئة رسمية، أن الجمعيات المقاطعة حضرت الاجتماعات التحضيرية في حزيران وتشرين الأول الماضيين، مضيفا "لن ننتظر حتى يكون المغرب جنة في حقوق الإنسان لننظم منتدى عالمي، حتى الدول المشاركة ستأتي بكل مشاكلها في ميدان حقوق الإنسان."

ومن المقرر عقد الدورة الثانية لـ"المنتدى العالمي لحقوق الإنسان" في مراكش في الفترة من 27 إلى 30 تشرين الثاني الحالي بمشاركة حكومات عدد من الدول والمنظمات والهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني.

(رويترز)

http://assafir.com/Article/5/386274

الإمارات تشارك بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في المغرب

المصدر: دبي ـ البيان
التاريخ: 25 نوفمبر 2014
محمد الكعبي
inShare

يغادر اليوم وفد من جمعية الإمارات لحقوق الإنسان برئاسة محمد سالم بن ضويعن الكعبي، رئيس مجلس الإدارة، وبمشاركة خالد جاسم الحوسني أمين السر العام بالجمعية، متجهين إلى المملكة المغربية للمشاركة في الدورة الثانية لأعمال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، والمزمع عقده خلال الفترة من 27 – 30 نوفمبر 2014 في مدينة مراكش بالمغرب.

وصرح محمد الكعبي بأن الوفد سيشارك ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني في الدولة، ويشارك في المؤتمر لفيف من المختصين في مجال حقوق الإنسان، وممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في أنحاء العالم، وسيناقش أهم القضايا الحيوية التي تمر بها المجتمعات العربية والغربية في مجال حقوق الإنسان. يذكر أن الدورة الأولى لأعمال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان عقدت في البرازيل بحضور أكثر من 5000 مشارك.

http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-11-25-1.2252710

مركز الخيام يشارك في منتدى حقوق الانسان في مراكش

الثلاثاء 25 تشرين الثاني 2014 الساعة 12:03

وطنية – اعلن مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب عن مشاركة وفد من المركز في اعمال المنتدى العالمي لحقوق الانسان الذي يعقد في مدينة مراكش من 27 وحتى 30 الحالي بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب.

وسيشارك الوفدالذي يضم الامين العام للمركز محمد صفا والاسير المحرر عمر الخالد ومنسقة الانشطة في المركز لينا الدنا، في ندوة الصحة والتعذيب حيث يقدم الخالد شهادة عن اعتقاله في سجن الخيام.

وسيلقي صفا كلمة عن قضية المعتقلين الفلسطينيين في يوم فلسطين في 29 الحالي، ويترأس على هامش المنتدى اجتماع شبكة أمان للتأهيل والدفاع عن حقوق الانسان.

وسيثير الوفد قضية المناضل جورج ابراهيم عبدالله مع الوفود المشاركة، و سيؤكد المركز تضامنه مع حركة حقوق الانسان المغربية في وجه الضغوطات التي تواجهها.

من جهة ثانية دعا المركز "الى ان يكون المنتدى محطة عالمية لتعزيز حركة حقوق الانسان وعدم افلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب والعمل لمراجعة شاملة لبرامج منظمات حقوق الانسان حتى تتحرر من وصابة الممولين والانخراط في هموم الناس الاقتصادية والاجتماعية وتكون جزءا من عملية التغيير الاجتماعي والتصدي لموجة الارهاب الداعشية والفاشية والطائفية".

http://www.nna-leb.gov.lb/ar/show-news/128284/

Forum mondial des droits de l'Homme

Actualités Écrit par La Rédaction

Ce n'est que justice !

Rien n'est plus éloquent pour reconnaître la situation des droits de l'Homme au Maroc, que d'y tenir l'une des enceintes les plus prestigieuses en la matière. En effet, le Forum mondial des droits de l'Homme, prévu dans la ville ocre du 27 au 30 novembre 2014, se veut une reconnaissance explicite des efforts consentis par le royaume sur la voie de la consécration d'une culture moderne et démocratique en matière des droits de l'Homme.

Et pour cause, ce Forum s'est vite proposé comme un cadre incontournable de discussion et d'analyse des différentes problématiques liées aux droits de l'Homme. Le succès de sa première édition, tenue en décembre 2013 au Brésil, valorise le choix porté aujourd'hui sur le Maroc pour accueillir les 5000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux attendus dans le cadre de la deuxième édition de ce Forum.

Ce choix est tout sauf anodin. L'observateur averti n'est pas sans y voir une affirmation du rôle pionnier joué par le Maroc dans la consécration des valeurs liées aux droits de l'Homme et une assurance de son leadership régional en la matière. Et ce ne sont pas les réalisations qui manquent pour attester du bien-fondé de notre propos. A-t-on besoin de rappeler à ce niveau la longue expérience « droits-de-l'hommiste » amorcée par le Maroc depuis la création à l'aube de la décennie 1990 du Conseil consultatif des droits de l'Homme, en remplacement duquel fut institué le Conseil national des droits de l'Homme en 2011 ? Faut-il encore remémorer l'apport du Diwan Al Madhalim (littéralement, cabinet des doléances), dans un premier temps, et de l'Institution du Médiateur, dans un second temps, dans la modification du rapport, longtemps méfiant et passif, du citoyen avec l'administration ? Allons-nous jusqu'à énumérer les réalisations de l'Instance Equité et Réconciliation qui a permis, dans une démarche singulière, de tourner la douloureuse page des années de plomb et de réconcilier les victimes des violations des droits de l'Homme avec leur passé, sans qu'il soit besoin de juger leurs tortionnaires ? Nul besoin en effet d'exposer des réalisations désormais connues de tous, si tant est que les adjectifs dont nous userons pour ce faire ne sauront jamais accomplir notre devoir d'information envers un édifice si rayonnant sur le double plan, national et international.

C'est dire combien sont nombreuses les avancées, à la fois institutionnelles et normatives, du Maroc sur le chemin de la transition vers un Etat de droit respectueux des droits de l'Homme. Et c'est à la faveur de toutes ces avancées que le royaume s'est hissé au rang d'un pôle de référence pour la promotion de la culture des droits de l'Homme. Qu'il abrite donc un événement d'une envergure équivalente à celle du Forum mondial des droits de l'Homme n'est que justice remise.

Abdelhay Sakout Andaloussi

***

Une consécration des efforts marocains

La culture des droits de l'Homme a acquis ses titres de noblesse au cours de la seconde moitié du XXème siècle et s'est depuis imposée comme véritable corollaire de l'Etat de droit. Le Maroc, ayant fait le choix dès sa première Constitution d'un système institutionnel régi par la soumission au droit de la puissance publique et fondé sur le principe essentiel de la primauté du droit, le respect et la promotion des Droits de l'Homme s'imposaient à lui comme une nécessité.

C'est réellement au début du règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI que le Maroc a commencé à faire des progrès considérables en la matière. Ainsi, du fait des réformes et acquis qu'il a réalisés, le Royaume organisera la deuxième édition du Forum mondial des Droits de l'Homme, qui se tiendra dans la ville de Marrakech du 27 au 30 novembre 2014 et accueillera plus de 5000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux, afin d'aborder un certain nombre de thématiques liées à la promotion des droits de l'Homme dans le monde. Cet événement majeur, qui sera inauguré par le Secrétaire général des Nations Unies, a pour but de créer une plateforme offrant aux divers intervenants la possibilité d'établir une coopération effective entre eux.

De cette manière, l'organisation de cet événement par le Maroc constitue une reconnaissance claire des efforts fournis par le Royaume, qui n'a eu de cesse, au courant des deux dernières décennies, de multiplier les réformes en matière de droits humains. Ainsi, en août 1999, il est créé, aux côtés du Conseil consultatif des droits de l'Homme, une commission d'arbitrage indépendante, chargée de réparer les préjudices moraux et matériels causés aux victimes des années de plomb. En Juillet 2002 est promulgué le Code des libertés publiques, dans le but de renforcer la liberté de la presse, la liberté syndicale, la liberté d'association, et la liberté des rassemblements publics. En 2011, Le Conseil consultatif des droits de l'homme laisse place au Conseil national des droits de l'homme, qui a pour mission la promotion des droits de l'homme au Maroc, ce dernier étant doté d'un champ de compétences nettement plus large que son prédécesseur.

Mais ce n'est qu'avec l'adoption de la Constitution de 2011 que le Maroc accélère véritablement le processus, rejoignant un nombre limités d'Etats. Symboliquement, la constitutionnalisation de l'idée de préservation de la dignité de la personne humaine, constitue un pas considérable. En effet, il est cité dès le préambule que le Maroc « (…) développe une société solidaire où tous jouissent de la sécurité, de la liberté, (…) du respect de leur dignité », tout en réaffirmant « (…) son attachement aux droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus ».

Ainsi, le Maroc, du fait qu'il se soit ouvert à la culture des droits de l'Homme, qu'il se soit fortement imprégné de celle-ci dans l'établissement de ses règles constitutionnelles et, à fortiori, dans la construction institutionnelle du pays, est en phase d'intégration des normes internationales des droits de l'Homme en pratiques domestiques, et cherche même à remplir aujourd'hui le rôle d'acteur international en matière de promotion de ceux-ci, au-delà de ses frontières.

Laila Rachidi

***

La reconnaissance internationale du rôle pionnier du Maroc
dans la promotion des droits de l'Homme

Eu égard aux progrès enregistrés dans le domaine des droits de l'Homme, il n'est pas anodin que le Maroc ait été choisi pour accueillir la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), lequel aura lieu à Marrakech du 27 au 30 novembre 2014. Il est, par ailleurs, à signaler que ledit Forum se veut un espace de débat public s'intéressant à la question des droits humains. Ses travaux sont réalisés, notamment, sous formes de conférences et de manifestations réunissant des participants venus du monde entiers dans l'objectif d'échanger les expériences en la matière et de proclamer le respect des libertés fondamentales.
Ainsi, après une première édition tenue au Brésil, en décembre 2013, c'est au Maroc que les responsables du FMDH ont décidé d'en organiser la prochaine réunion. Et pour cause. De l'installation de l'Instance équité et réconciliation (IER), à l'adoption de la nouvelle Constitution, en passant par les différentes mesures entreprises pour garantir le respect des droits de l'Homme, le Maroc a réalisé des avancées considérables dans le domaine des droits de l'Homme, reconnues désormais à l'échelon international. En effet, l'année 2004 a été marquée par la mise en place de l'IER chargée, entre autres, d'enquêter sur les violations des droits de l'Homme, qui auraient eu lieu au Maroc du début de l'indépendance à la date de son approbation par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, et d'en réparer les préjudices subis par les victimes.
Aussi la création de l'IER intervient-elle dans un contexte national où le pays a connu des réformes importantes ayant touché différents domaines, politique, économique ou social, en vue d'édifier un Etat de droit, respectueux des droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus. D'ailleurs, la Constitution marocaine adoptée le 1er juillet 2011 demeure une référence en la matière. En ce sens que la nouvelle Charte fondamentale du Royaume « (…) réaffirme son attachement aux droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus (…) ».D'autant plus que la nouvelle Constitution a souligné la primauté des conventions internationales ratifiées par le Royaume sur le droit interne.
De surcroît, dans le même esprit de réformes engagées par le Maroc en matière des droits humains, celui-ci s'est doté d'un nouvel organisme public, à savoir le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui a remplacé le Conseil consultatif des droits de l'Homme, créé en 1990. Le CNDH, institution indépendante mise en place en 2011, est chargée particulièrement de la protection et de la promotion des droits de l'Homme.
Cela dit, le choix porté sur le Maroc pour abriter la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme, qui rassemblera près de 5000 acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux, est un signal fort adressé à tous ceux qui douteraient encore de l'engagement sérieux et sincère du Royaume alaouite dans la protection des droits humains et des libertés fondamentales. Dès lors, l'on peut affirmer que cette manifestation vient reconnaître le rôle pionnier du Royaume dans ce domaine, notamment sur le plan régional.

Sara El Hilali

***

La consécration de la culture des droits de l'Homme au Maroc

La centralité de la question des droits de l'Homme dans la dialectique des décideurs marocains n'est point à démontrer. Elle figure au centre de leurs préoccupations depuis près de deux décennies. L'on se souvient de la création, dans les années 1990, du Conseil Consultatif des droits de l'Homme, par Feu Hassan II, aïeul

du Conseil National des Droits de l'Homme. Lequel conseil a participé activement à paver la voie à une transition démocratique d'envergure notamment en matière de règlement du passé des violations graves des droits de l'Homme, à travers la mise en place de l'Instance Equité et Réconciliation.
L'organisation par le Royaume du 2ème Forum mondial des droits de l'Homme, du 27 au 30 novembre 2014, à Marrakech, procède de cette dynamique. Sans nul doute, le choix porté par l'ensemble de la Communauté internationale sur un pays investi dans la construction d'un espace de liberté et de respect des droits de l'Homme, conforte la place qu'occupe le Royaume dans le paysage des droits humains sur la scène internationale. Plus de 5000 participants, entre autres les Organisations Non Gouvernementales influentes de promotion des droits humains et institutions nationales de droits humains, prendront part, durant trois jours, à Marrakech à ce Forum planétaire. Les travaux dudit forum s'articuleront autour de quatre espaces, déclinés, notamment, en conférences, forums thématiques, ateliers et activités artistiques, culturelles et sportives. Cet événement mondial traitera des thématiques aussi diverses que variées, afférentes, notamment à l'économie solidaire et aux droits de l'enfant. Abdelkader Zraih, membre du comité national chargé de la préparation du Forum mondial des droits de l'Homme a indiqué, à juste titre, que « (…) ce Forum qui coïncide avec la célébration du 25ème anniversaire de la Convention internationale des Droits de l'Enfant, sera également l'occasion de présenter de nouvelles initiatives qui visent la perfection des dispositifs de sécurisation des enfants».
Le Forum muera la ville ocre en un conclave international de promotion des droits humains, à travers la création d'un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale s'articulant sur les chantiers suivants, à savoir, le respect de la différence, la participation sociale, la réduction des inégalités et le développement de réponses adéquates aux violations persistantes des droits fondamentaux des êtres humains. Il s'agit, par là même, non seulement d'énumérer les principales avancées que connaît cette question, mais aussi de dégager les principaux défis auxquels font face la problématique des droits humains partout au monde.
Aussi, l'organisation par le Maroc d'un tel conclave, n'est-t-elle pas, une reconnaissance, on ne peut plus clair, de l'expérience originale marocaine en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme dans leur universalité et leur indivisibilité. L'engagement constant du Maroc en faveur de la promotion des droits humains dans leur globalité lui a, d'ailleurs, permis de s'ériger en un modèle dans la région, grâce à une volonté royale affichée, faisant d'une nouvelle conception de l'autorité qui place le citoyen au centre de toute action publique le leitmotiv de cette nouvelle ère.
Brahim Mfedel
***

Retour sur les avancées réalisées par le Maroc en matière des Droits humains

Le Royaume du Maroc a réalisé ces vingt dernières années des avancées significatives en matière des Droits de l'Homme et la protection des droits et des libertés, et a fait montre d'une volonté irréversible d'aller de l'avant dans ce domaine.
Il s'agit sans conteste de la raison pour laquelle la Communauté internationale ait porté son choix sur le Royaume chérifien pour l'organisation du deuxième forum mondial des droits de l'Homme (FMDH). Ainsi, ledit forum sera tenu à Marrakech, et se déroulera de la période allant du 27 au 30 novembre 2014, les participants, aux environs de 5000, sont composés principalement d'organisations internationales et

d'institutions nationales de promotion des droits de l'Homme. L'objectif majeur de ce forum n'est autre que la création d'un espace de débat public sur les droits de l'Homme en insistant sur le respect des différences, la réduction des inégalités et la participation sociale.

Ainsi, les avancées réalisées par le Maroc en ce qui concerne les droits de l'Homme peuvent être mise en évidence entre autre par sa ratification de plusieurs conventions internationales relatives à ce domaine, on cite à titre d'exemple, la ratification des protocoles complémentaires à la Convention des Nations unies contre la torture et à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination envers les femmes en 2011, ainsi que la ratification au cours de l'année 2009 de la Convention relative aux droits des personnes handicapées de même qu'une série de conventions en relation avec les droits de l'Homme a été adoptée, à savoir la convention relative au travail des mineurs, la convention arabe portant sur l'inspection du travail, la convention concernant la réadaptation professionnelle et l'emploi des personnes handicapées, la Convention sur les libertés et le droit d'association, la Convention concernant la protection du droit syndical et les procédures de détermination des conditions d'exploitation dans le secteur public. D'autre part, créée le 12 avril 2004 par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, l'Instance Equité et Réconciliation (IER) s'inscrit dans la même logique et a pour but de réconcilier le peuple marocain avec son passé durant les années de plomb sous le règne de Feu Sa Majesté le Roi Hassan II. Cette instance a été appelée à poursuivre des investigations sur les disparitions forcées durant cette période de l'Histoire marocaine et à procéder à la réparation globale des préjudices subis par les victimes en passant par leur réinsertion sociale, leur assistance psychologique et l'achèvement des problèmes administratifs, professionnels et juridiques en attente. La mise en place de l'IER s'est avérée nécessaire afin de répondre aux voix des défenseurs des droits de l'Homme qui réclamaient que les préjudices portés aux victimes des années de plomb soient réparés.

In fine, les nouvelles dispositions de la nouvelle Constitution relative au respect des droits de l'Homme constituent également une preuve indéniable de la volonté sérieuse du Maroc à déployer plus d'efforts afin de devenir un pôle régional en la matière et un promoteur de la coopération sud-sud en matière de droits humains.

Nabila Cherkaoui

http://albayane.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=23864:forum-mondial-des-droits-de-lhomme&catid=44:actualites&Itemid=118

La violence contre les enfants s'invite au Forum mondial des droits de l'Homme

Un mal aux multiples ramifications

Journée internationale des droits de l'enfant, 25ème anniversaire de la signature de la Convention des droits de l'enfant, on peut dire que ces derniers sont placés aux premières loges de l'actualité. De plus, le Forum mondial des droits de l'Homme dédie un atelier à la violence faite aux enfants. Une action organisée en partenariat avec l'Unicef et lors de laquelle, des experts internationaux se pencheront encore une fois sur ce phénomène interplanétaire fort préoccupant du reste. En effet, aucun pays n'est à l'abri. Souvent même la violence se produit à la vue de tous et en l'absence de réaction, la complicité s'installe. De ce fait, quels que soient les chiffres avancés, ils demeureront en deçà de la réalité. Et pour cause, bon nombre d'enfants sont trop jeunes pour rapporter les faits ou bien tout simplement ont honte de le faire.

Le Maroc n'est pas en reste. Entre pédophilie, mariage des mineures, travail avant l'âge, on a du mal à dénombrer tous les maux dont souffrent les petits Marocains. Pas un jour ne passe sans que les médias ne fassent état d'actes de violence contre les enfants. Ainsi, en matière d'agression sexuelle, les affaires ne se comptent plus. Les estimations avancées font froid dans le dos et font état de 26.000 agressions sexuelles au Maroc, soit 71 par jour. Rien que la semaine dernière, la presse a rapporté l'ouverture d'une affaire judiciaire à l'encontre d'un ressortissant étranger sur lequel pèsent les soupçons d'actes de pédophilie sur des enfants de 11 à 13 ans. Et ce sont la plupart du temps les enfants de la rue, livrés à eux-mêmes qui deviennent du coup des proies faciles de pervers sexuels qui n'hésitent pas à exploiter les conditions économiques de leurs victimes. Les chiffres officiels parlent de 14.000 enfants de la rue dont les rangs sont gonflés par tous ceux qui abandonnent l'école. Ces derniers seraient quelque 400.000. Selon plusieurs rapports internationaux, "les causes principales de cet abandon résident d'une part, dans l'échec scolaire enregistré par de nombreux enfants et l'absence de structures à même de les aider à renforcer leur niveau et, d'autre part, le faible attrait de l'école publique qui ne propose aucune activité parascolaire d'épanouissement aux enfants". Du coup, le monde du travail les accueille à bras ouverts. 86.000 jeunes âgés de 7 à moins de 15 ans, soit 1,8% de l'ensemble des individus de cette tranche d'âge, selon une enquête du HCP sont concernés. Même si le phénomène est en forte régression depuis 1999, année où il constituait 9,7% de cette catégorie de population, il demeure très élevé par rapport aux standards internationaux. Par ailleurs, devant l'ampleur du travail domestique des filles mineures au Maroc et des actes récurrents de maltraitance physique, psychologique et sexuelle qu'elles subissent, le Collectif pour l'éradication du travail des "petites bonnes" ne cesse depuis 2009 d'alerter sur cette pratique sociale indigne. Cette ONG exige la révision du projet de loi 19.12 sur le travail domestique présenté par le ministère de l'Emploi et des Affaires sociales qui "persiste à maintenir à 15 ans l'âge d'accès au travail domestique".

Nezha Mounir

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME 2

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27 - 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27 - 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

• Une étude sur le droit de manifester

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a commandité une étude sur «Le droit de manifester» auprès du Pr. Bouzlaffa. L'étude, déjà prête, n'a pas encore été publiée. Elle porte sur la montée de la contestation, l'irrespect des conditions légales par certaines manifestations, l'usage disproportionné de la force publique… L'étude a fait l'objet «de séminaires fermés» en présence du Ministère de l'Intérieur et d'associations. Principale conclusion, la nécessité d'un débat public sur les garanties au droit de manifester. F.F.

http://www.leconomiste.com/article/962367-de-bonnes-sources

- **Alliance entre le CNDH et le Parlement**

Le CNDH tient une session le 10 décembre au Parlement. L'occasion sera saisie pour signer un mémorandum avec la Chambre des conseillers et celle des représentants. Le but est de consolider l'interaction avec l'institution législative. Ce nouveau pas fait suite à l'inscription, sous proposition du CNDH, de nouvelles dispositions dans le règlement intérieur du Parlement. F.F.

http://www.leconomiste.com/article/962367-de-bonnes-sources

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• Leçon de pédagogie signée El Yazami

4406138

«C'est un peu injuste», selon le président du CNDH, Driss El Yazami, lorsqu'il évoque des critiques visant notamment l'absence de prise de conscience chez des responsables (Ministères de l'Intérieur et des Affaires étrangères) ou de l'usage disproportionné de la force publique lors de certaines manifestations. Le CNDH met en avant le nouvel équilibre institutionnel et l'apprentissage en cours de la démocratie exigeant de mieux communiquer avec les citoyens. *F.F.*

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI

FORUM MONDIAL DES DROITS DE L'HOMME

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

27 - 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014

27 - 30 نونبر
مراكش 2014

www.fmdh-2014.org

جمعيات حقوقية مغربية تقاطع المنتدى العالمي لحقوق الانسان في مراكش

Tue Nov 25, 2014 9:14am GMT

من زكية عبد النبي

الرباط (رويترز) – انتقد حقوقيون مغاربة تنظيم المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الانسان قائلين انه يأتي في وقت يشهد "تضييقا غير مسبوق" على الحريات العامة وحقوق الانسان في البلاد.

وقالت ثماني جمعيات حقوقية مغربية مستقلة في ندوة صحفية أمس الاثنين إن المغرب يستضيف المنتدى "في سياق وطني يتسم بتضييق غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الانسان وعدد من الجمعيات الحقوقية حيث منعت وزارة الداخلية هذه الجمعيات من عقد اجتماعاتها وتنظيم انشطتها ومن استغلال الفضاءات العمومية... واصدرت احكاما بالسجن في حق فنانين وصحفيين وطلبة ومعطلين."

ومن المقرر عقد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر تشرين الثاني بمشاركة حكومات عدد من الدول والمنظمات والهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني. وكانت الدورة الاولى قد عقدت في برازيليا في ديسمبر كانون الاول الماضي.

وقال حقوقيون إن المنظمين أرادوا إشراك الجمعيات الحقوقية المعارضة بطريقة صورية فقط وهو ما نفته جهات رسمية.

وقال المعطي منجب رئيس المكتب التنفيذي للجمعية الحقوقية (الحرية الان) وهي جمعية غير مرخصة "المنظمون ارادوا ان نلتحق بالمنتدى دون استعداد. تركوا لنا خيار المشاركة دون تنسيق او المقاطعة عملا بالمقولة كم حاجة قضيناها بتركها."

وتساءل "كيف سنكون مسؤولين عن تسيير ورشات ولم يتم التنسيق معنا ولا الاتصال بنا."

ومن جهته قال الحقوقي احمد عصيد "السلطات ارادت ان نشارك" كلافتات فارغة.

من جهته قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وهو هيئة رسمية إن الجمعيات المقاطعة حضرت الاجتماعات التحضيرية في يونيو حزيران واكتوبر تشرين الاول الماضيين مضيفا ان عدد الجمعيات التي حضرت هذه الاجتماعات يزيد عن "400 جمعية وعقدنا مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية لحقوق الانسان سبعة اجتماعات ثنائية وتم قبول جميع الانشطة زيادة على ذلك كانوا طرفا في جميع الانشطة الموازية."

وعن الانتقادات بخصوص انتهاكات حقوق الانسان في المغرب قال اليزمي "لن ننتظر حتى يكون المغرب جنة في حقوق الانسان لننظم منتدى عالمي. حتى الدول المشاركة ستأتي كل بمشاكها في ميدان حقوق الانسان."

واضاف "حقوق الانسان افق يتطلع اليه الانسان من اجل الافضل."

من جانب آخر قالت خديجة الرياضي الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الانسان والحائزة العام الماضي على جائزة الامم المتحدة لحقوق الانسان "لم يكن هدفنا هو المقاطعة والتحريض عليها. نحن عبرنا عن موقف."

واضافت "هدفنا هو صوت يقول بان اوضاع حقوق الانسان في المغرب مترديه."

وقاطعت المنتدى ثماني جمعيات حقوقية مستقلة ذات توجهات يسارية واخرى اسلامية منها من هو غير مرخص. والجمعيات الثماني هي (أطاك المغرب) وهي غير مرخص لها و(الجمعية المغربية لحقوق الانسان) و(العصبة المغربية لحقوق الانسان) و(جمعية العقد العالمي للماء) و(المرصد الامازيغي للحقوق والحريات) و(الهيئة الحقوقية للعدل والاحسان) وهي جمعية اسلامية غير مرخص لها و(تنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير) و(الحرية الآن) وهي جمعية غير مرخصة.

(إعداد زكية عبد النبي للنشرة العربية – تحرير أمل أبو السعود)

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0J90QP20141125

Demain online

Le bilan du Conseil national des droits de l'homme est une histoire de marionnettes et de marionnettistes

Opinion. Le 14 septembre 2006, le journal Libération annonçait en première page : « les tombes de Bennouna et Alaoui localisées » (1). Le 23 septembre, une exhumation médiatisée des dépouilles est effectuée pour procéder à un prélèvement afin d'identifier les corps par comparaison génétique entre l'ADN des dépouilles et celle des membres de leur famille. Les délais s'allongeront de mois en années, ponctuées d'explications aussi diverses que variées qui essaiment le temps qui passe.

En janvier 2011, soit plus de 4 ans après l'exhumation et au terme d'innombrables relances, le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH), en charge du dossier, annonce que les résultats d'analyse sont négatifs.

Je demande un rapport d'analyse. Pas de réponse jusqu'à ce jour, malgré de nombreux rappels.

L'analyse des échantillons prélevés a-t-elle réellement eu lieu ? Devant l'absence de rapport d'analyse et au vu des incohérences qui caractérisent les rares communications du CCDH, rebaptisé entre-temps, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) on est en droit de se poser la question.

Rappelons que les démarches pour retrouver la dépouille de Mehdi Ben Barka n'ont même pas été entamées sous le prétexte fallacieux que son enlèvement et son assassinat relèvent d'une affaire franco-française.

L'instance équité et réconciliation (IER) qui a précédé le CCDH, du CNDH, avait déjà suscité des espoirs. Mais les acrobaties procédurières pour dissimuler l'identité des auteurs de violations des droits humains ont fini par vider la notion d' « équité » de toute substance autre que celle des réparations matérielles censées solder les abus du passé.

L'évidence s'est imposée avec le temps :le CNDH ne jouit pas du concours des services de sécurité disposant des informations ou en mesure de les récolter. Cet état de fait nous oriente sur le rôle dévolu au CNDH dans l'esprit de ses commanditaires. Qu'importe puisque les destinataires de son « travail de réconciliation » ne sont pas les victimes des exactions commises, ni leurs familles, ni les Marocains.

Les destinataires de cet exercice de marionnettes sont les observateurs étrangers attentifs aux avancées démocratiques au Maroc qui pourraient avoir la fâcheuse idée de suggérer à leurs gouvernements de conditionner certains accords de coopération au respect des droits de l'homme au Maroc.

Pour remplir ce rôle de marionnettes efficacement, il faut un certain nombre de préalables.

Tout d'abord, une figure crédible. Quoi de mieux qu'un militant des droits de l'homme s'étant bâti une réputation en fustigeant les atteintes aux droits de l'homme au Maroc ? Mieux, un militant, membre de la Fédération internationale des droits de l'homme et de ce fait ayant ses entrées dans le réseau associatif.

Utopique ? Non. Grâce à la servilité d'hommes aux convictions monnayables, cela fait des années que l'absolutisme dispose d'un arsenal plus varié que le recours exclusifà la violence pour assurer sa pérennité.

Ensuite, il faut un vide juridique permettant certains accommodements avec les obligations de l'Etat envers ses citoyens. Comme le Maroc n'a jamais ratifié son adhésion à la cour pénale internationale, l'impunité peut se perpétuer sans aucune voie de recours pour les Marocains. Ratification que les membres dirigeants du CNDH avaient exigée. Mais ça c'était dans une vie antérieure, avant que leur statut de fonctionnaire ne leur indique la voie de la sage compromission.

Le troisième et dernier préalable indispensable est de « maitriser l'information », ou pour parler clairement : mentir. Un processus démocratique en devenir est un exercice délicat.
Songez donc, pour pratiquer des droits démocratiques, il faut savoir faire preuve de responsabilité et de modération. Accorder des droits à une meute accoutumée au régime du bâton, c'est dangereux.
La meute pourrait interpréter ses droits nouvellement acquis comme un signe de faiblesse du pouvoir et se découvrir des velléités subversives. Il ne saurait en être question. Seulement voilà, la stabilité politique interne et les observateurs étrangers demandent des gages en matière « d'avancées démocratiques ».
A défaut de changement, l'illusion du changement fera l'affaire. Un jeu de marionnettes habilement mis en scène, servira d'expédient pour donner le change aux démocrates irresponsables et aux observateurs étrangers.
N'en déplaise à la quiétude de la conscience des marionnettes (mais les marionnettes ont elles une conscience à part Pinocchio ?) force est constater que dans les coulisses de cette habile mise en scène, on continue de réprimer impunément. Un magistrat rigoureux dans la qualification des délits et suffisamment indépendant pour émettre un avis de droit conforme au code pénal, évoquera alors la complicité de crime. Oui, mais voilà, un tel magistrat siège à La Haye. Le jeu criminel des marionnettes peut donc se poursuivre impunément.
Mehdi Bennouna

http://www.demainonline.com/2014/11/24/le-bilan-du-conseil-national-des-droits-de-lhomme-est-une-histoire-de-marionnettes-et-de-marionnettistes/

FORUM DES DROITS DE L'HOMME: LA POSITION VICTIMAIRE DE L'AMDH

Par Ziad Alami le 25/11/2014 à 09h15 (mise à jour le 25/11/2014 à 09h21)
© Copyright : BRAHIM TAOUGAR - LE360En annonçant officiellement son boycott des travaux du Forum mondial des Droits de l'Homme, prévu le 27 novembre à Marrakech, l'AMDH se met dans une posture délibérément victimaire. Le pourquoi du comment.
Encore une fois, l'AMDH refait entendre parler d'elle. Mais cette fois, en faisant le choix de «la chaise vide». Elle ne prendra pas part au Forum mondial des Droits de l'Homme, organisé pour la première fois au Maroc. Une décision qu'elle a officiellement annoncée lundi 24 novembre, aux côtés d'ONG plus ou moins connues. Rien à dire sur le choix, libre à cette ONG d'y participer ou non. Cela dit, cette décision appelle quelques remarques. Un, la décision de l'AMDH est tombée au lendemain d'un verdict prononcé par le tribunal administratif de Rabat, qui lui a donné raison face au ministère de l'Intérieur. Le bon sens veut que cette ONG capitalise sur cet acquis, inédit à l'échelle régionale, voire continentale, et apporter une nouvelle brique à l'édifice des droits de l'Homme et de la démocratie au Maroc. Or, ce n'est pas ainsi que l'ONG semble l'entendre. En optant pour le boycott, elle insulte l'avenir. Deux, l'AMDH prétend ne pas avoir été associée aux préparatifs de la grand-messe de Marrakech. Or, faux, c'est faux. Le délégué interministériel aux Droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, avait publiquement émis l'espoir que cette ONG participe auxdits préparatifs, sans compter l'appel d'air lancé par le président du CNDH, Driss Yazami, à l'adresse de toutes les ONG nationales, sans exception aucune, à condition de ne pas faire dévier le Forum de sa ligne strictement humaniste et le transformer en tribune politicienne. Or, voilà où le bât blesse...

http://www.le360.ma/fr/politique/forum-des-droits-de-lhomme-la-position-victimaire-de-lamdh-25961

Le Maroc en procès au Parlement européen

Alors que plusieurs organisations de défense des droits de l'homme dénoncent la prochaine tenue de la seconde édition du Forum mondial des droits de l'homme à Marrakech, le Maroc est de nouveau blâmé par les parlementaires européens.
Le président du Conseil national des droits de l'homme marocain (CNDH), Driss El-Yazami depuis toujours au service du Makhzen, et dont l'une des missions principale lorsqu'il siégeait à la FIDH, aux côtés de Patrick Beaudoin, l'un des tenants du «Qui-tue-Qui», était de diriger les hostilités contre l'Algérie, a essayé de redorer l'image du Maroc au Parlement européen, en matière de droits de l'homme.
«Intervenant devant les membres de la sous-commission des droits de l'homme au Parlement européen, Driss El-Yazami a été «sévèrement» interpellé par des députés européens sur la situation calamiteuse» des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés. Parmi les faits relevés par les eurodéputés, on note la tragédie sanglante de G'diem-Izik en 2010, le décès du militant sahraoui, Hassan el-Ouali, sous la torture, l'isolement des prisonniers d'opinion qui n'ont pu être visités, y compris par des députés européens et les mauvais traitements qui leur sont infligés. Acculé, le président du Cndh a été contraint de reconnaître un «usage disproportionné» de la force dans la partie occupée du Sahara occidental, mais a refusé «obstinément» de répondre sur l'hostilité du gouvernement marocain à l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'homme et jusqu'à reconnaître que ces territoires sont disputés «internationalement», souligne le document rédigé par des élus européens qui se sont déclarés «indignés» par les «réponses biaisées» et «non satisfaisantes» du responsable marocain sur la question du Sahara occidental. Les parlementaires de l'UE ont remis en cause l'utilité même des antennes régionales du CNDH dans les territoires occupés.
Leur mission véritable semble être de «suivre» et de «noyauter» les activités des partisans de l'indépendance, ont-ils dénoncé. Une déconvenue pour celui qui veut à travers le Forum de Marrakech plaire au souverain marocain qui le couvre d'égards, mais surtout réparer l'image très abimée d'un pays, dont aucun défenseur honnête et impartial des droits de l'homme ne se fait d'illusions sur «son respect» des droits de l'homme. Devant les membres de la sous-commission des droits de l'homme au Parlement européen, le président du CNDH, Driss El-Yazami a été « sévèrement » interpellé par des députés européens sur la « situation calamiteuse » des droits de l'homme dans les territoires sahraouis occupés. En outre, la fermeture de l'accès aux territoires sahraouis occupés aux parlementaires et aux journalistes, dont les derniers furent ceux de la BBC, les dénis et les restrictions continues à la liberté d'association, d'expression et de réunion pour les citoyens sahraouis favorables à l'autodétermination, ont été autant de faits sur lesquels se sont appuyés les eurodéputés pour lancer une série d' »interpellations véhémentes » sur le contexte fortement dégradé et les violations répétées des droits de l'homme, dans les territoires sahraouis occupés.
Sur ces points, le représentant marocain a tenté « vainement » d'établir un « distinguo artificiel », vite récusé par les eurodéputés, entre les aspects politiques et l'approche des droits de l'homme en ce qui concerne le Sahara occidental. Les interventions des représentants des ONG internationales ont mis en évidence le « décalage impressionnant » entre les déclarations d'intention et la réalité sur le terrain et où

l'absence de contrôle judiciaire, l'impunité des forces de répression marocaines, l'usage « irrationnel et disproportionné » de la violence, la répression et les « mauvais traitements » au Sahara occidental, les « entraves sérieuses » à la liberté de manifestation et de réunion font qu'au Maroc la culture de l'autorité prime sur la culture démocratique. Ainsi, il s'avère que vouloir donner un statut de défenseur des droits de l'homme au pouvoir marocain, à travers le Forum de Marrakech, revient à cautionner la torture, la répression, les procès inéquitables, la violence dénoncés régulièrement par les organisations internationales des droits de l'homme. Une violence, dont le Maroc détient un long palmarès.

Il suffit de rappeler les bagnes d'Agdz et Kalaât M'gouna, la villa Gueliz à Marrakech, le commissariat de Derb Moulay-Cherif, à Casablanca, Tazmamart, des lieux de torture de triste mémoire. C'est pourquoi le Maroc sera sous surveillance lors du Forum de Marrakech par les ONG de défense des droits de l'homme, digne de ce nom.

Mokhtar Bendid

http://diasporasaharaui.blogspot.com/2014/11/le-maroc-en-proces-au-parlement-europeen.html